محضر الجلسة رقم 207

التاريخ: الثلاثاء 27 رجب 1446هـ (28 يناير 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد جواد الهلالي، النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد جواد الهلالي، رئيس الجلسة:

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم، السيد مصطفى مشارك.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس في الفترة الممتدة من 22 يناير 2025 إلى تاريخه، بأسئلة مجموعة من السيدات والسادة أعضاء المجلس وبأجوبة عدد من السيدات والسادة أعضاء الحكومة، وذلك كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 29 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 21 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لوزارة الداخلية حول "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد الميسوري، تفضل.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

عن حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، السيد الوزير، السؤال متعلق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني الآني موضوعه "حصيلة برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية".

الكلمة للمستشار خالد السطي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن حصيلة برنامج الفوارق الاجتماعية والمجالية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية" من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نفس السؤال، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يوم 30 يوليوز 2015 بمناسبة عيد العرش المجيد، يتم تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023، ونحن الآن في الأشواط الأخيرة لهذا البرنامج، بميزانية إجمالية قدرها حوالي 50 مليار درهم.

وأستغل هذه الفرصة باش نعطي نتائج ديال هاذ البرنامج، لأن وصلنا تقريبا في الدقائق الأخيرة ديال هاذ البرنامج، في انتظار ما ستؤول إليه الأمور في القادم من الأيام إن شاء الله.

ويهدف هذا البرنامج إلى فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، من خلال إنشاء الطرق والمسالك القروية، بغية تحسين مستوى عيش الساكنة وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية، فضلا عن تأهيل قطاع التعليم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم، وبالتالي توفير الشروط اللازمة لتعزيز القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، مما سيؤدي إلى تحسن مؤشرات التنمية البشرية بهذه المناطق.

وبالنسبة للتركيبة المالية للمشروع، فهو ممول من:

- ✓ المجالس الجهوية بـ: 20 مليار درهم، يعني 40%؛
- ✓ صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية بـ: 10.5 مليار درهم، يعني 21%؛
- ✓ وزارة التجهيز والماء: 8 مليار درهم (16%)؛
- ✓ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 4 مليار درهم (8%)؛
- ✓ وزارة التربية الوطنية: 3 مليار درهم (5%)؛
- ✓ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 2.5 مليار درهم (5%)؛
- ✓ وزارة الصحة ووزارة الفلاحة: 1 مليار درهم لكليهما (2%).

وفيما يتعلق بحصيلة البرنامج منذ انطلاقه سنة 2017، تم إعداد 7 مخططات عمل جهوية سنوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، بقيمة إجمالية تناهز 49.25 مليار درهم، أي ما يناهز 99% من الميزانية الإجمالية للبرنامج، أخذا بعين الاعتبار جميع مصادر التمويل.

وقد بلغت الاعتمادات المرصودة 45.77 مليار درهم بنسبة 90% من الاعتمادات المبرمجة، موزعة حسب مصادر التمويل على الشكل التالي:

- ✓ مجالس الجهات: 18.87 مليار من أصل 19.98 مليار، يعني 94%؛
- ✓ صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 19.28 مليار درهم من أصل 23.3 مليار درهم متوقعة، يعني 83%؛
- ✓ صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ: 4.1 مليار درهم من أصل 4.08 مليار درهم، أي ما يفوق 100%؛
- ✓ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 3.52 مليار درهم من أصل 2.56 مليار متوقعة، يعني 137%.

- بلغ مجموع الاعتمادات الملتزم بها خلال الفترة 2017-2023 ما يناهز 43.5 مليار درهم، أي ما يمثل 96% من مجموع الاعتمادات المرصودة؛
- فيما بلغ مجموع الأداءات أزيد من 32.2 مليار درهم، أي بنسبة 74%.

بخصوص نسبة الالتزام على مستوى الجهات، فقد تراوحت خلال نفس الفترة ما بين 90% على مستوى جهة فاس- مكناس، و99% على مستوى جهة الرباط- سلا- القنيطرة والعيون-الساقية الحمراء، فيما تراوحت نسبة الأداء ما بين 68 على المستوى جهتي درعة- تافيلالت وكلميم - واد نون و96% على مستوى جهة الداخلة- واد الذهب.

وقد مكنت هذه الاستثمارات من إنجاز 8170 مشروعا من أصل 10.939 مشروعا مبرمجا، أي بنسبة 75%، منها:

- 2511 مشروعا لتأهيل الطرق والمسالك القروية؛
- 1981 مشروعا لتأهيل قطاع التعليم؛
- 1462 مشروعا لتأهيل لقطاع الصحة؛
- 1273 مشروع للكهربة القروية؛
- و943 مشروعا للتزود بالماء الصالح للشرب؛

وفيما يخص المشاريع التي في طور الإنجاز، فيبلغ عددها 1464مشروعا.

وبالنسبة لأثر المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج، فقد سجلت مؤشرات تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية تحسنا على مستوى الجماعات الأكثر هشاشة، والتي تقل عن المتوسط الجهوي، حيث تبين أنها استفادت بشكل إيجابي من المشاريع المتعلقة بالمسالك والطرق القروية والربط بشبكة الكهرباء، حيث تم إعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بالطرق والتي عرفت رصد 70% من الميزانية المخصصة للبرنامج، وقد همت الإنجازات المادية لهذه المشاريع أساسا الطرق المصنفة 3246 كيلومتر، وهمت التهيئة وإعادة التأهيل والطرق والمسالك غير المصنفة، 4572 كيلومتر همت أشغال الصيانة والتهيئة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والساده المستشارون المحترمون،

ولتعزيز فعالية ونجاعة المشاريع المندرجة في إطار هذا البرنامج، قامت وزارة الداخلية في إطار اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، منذ إطلاق البرنامج سنة 2017، بتتبع تنفيذه عبر مواكبة اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، قصد حثهم على تنفيذ التوصيات وخاصة فيما يتعلق بـ:

- ✓ تأطير ومواكبة سيرورة تنفيذ البرنامج من أجل تجانسه على المستوى الترابي؛
- ✓ ترسيخ مقاربة تخطيط التراب التشاركي المندمج والمبني على استهداف الدواوير والجماعات ذات الخصاص، كما يتم إنجاز وتحيين خرائط الفوارق المجالية؛
- ✓ تسريع وثيرة إنجاز المشاريع في طور الإنجاز والعمل على توجيه الاستثمارات صوب المناطق الأقل نموا؛
- ✓ الحرص على دعوة وإلزام ممثلي أصحاب المشاريع على صعيد كل إقليم وكل مصلحة خارجية معنية بتزويد النظام المعلوماتي باستمرار بالمعطيات المتعلقة بتنفيذ المشاريع على المستوى المالي، وتقدم الإنجاز المادي والعمل على تحيينها.

كما قامت اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي للمناطق الجبلية، تحت الرئاسة المشتركة للسادة ولاة الجهات ورؤساء الجهات والمجالس الجهوية، بالمهام المنوطة بها والمحددة أساسا في مذكرة الإطار للبرنامج الموقعة سنه 2017، ودليل المساطر الذي يوضح مهام هذه اللجان في كل مرحلة من مراحل إعداد مخططات العمل السنوية، وكذا تتبعها والسهر على إنجاحها عبر اجتماعاتها الدورية، وذلك بتحديد وترتيب الأولويات وكذا بتطبيق وأجرأة توصيات وقرارات اللجنة الوطنية للتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

ومنه، فإن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، يبقى برنامجا تكميليا للبرامج الحكومية الأخرى له خصوصيات وظروف تنزيله، فهو لا يحل محل برامج القطاعات الوزارية، بل فقط كمساهمة لسد النواقص والاختلالات التي تم رصدها بين الجهات وداخل الجهة نفسها.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب، على جواب السيد الوزير المحترم، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي الميسوري.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم ونقدر كثيرا مجهودكم المتواصل في هذا الشأن، ونحن، السيد الوزير، متفقون معكم، بأن معالجة التفاوتات المجالية والاجتماعية تشكل جوهر التدخلات العمومية والحكومية الموجهة نحو المجالات الترابية للتخفيف من مظاهرها وآثارها.

وفي هذا الإطار، انخراطكم الجدي والمسؤول في تعبئة كل الجهود الممكنة لتنزيل كل الأهداف المسطرة في هذا البرنامج الوطني الضخم والطموح، التي أعطت ثمارها تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية.

إن القراءة الواقعية الموضوعية لهذه الحصيلة، تجعلنا نقف أمام أضخم مشروع ثوري يقوده جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لتحقيق الإنصاف المجالي والعدالة الاجتماعية، من خلال تبني خارطة الطريق التي رسمها خطاب العرش في 30 يوليوز 2015، مشروع طموح يرنو الى تحقيق الرهانات الوطنية لبناء الدولة الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

إن الرهان المرحلي والاستراتيجي يفرض إعادة تصور يضمن تحصين المكتسبات المتحصلة من هذا البرنامج، نظرا لأثره الإيجابي الذي خلفته المشاريع المنجزة في هذا الإطار، وضرورة تركيز البرامج المقبلة على الشق الاقتصادي كمجال مهم من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك من خلال جلب استثمارات تخلق فرص الشغل بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

أصبحت التفاوتات ذات الطابع الاقتصادي من بين أهم تمظهرات الفوارق الاجتماعية والمجالية في المرحلة الراهنة، في ظل التغيرات المناخية وندرة التساقطات، مما انعكس سلبا على المناطق القروية والجبلية، من خلال فقدان مناصب الشغل، لا سيما المرتبطة منها بالنشاط الفلاحي، وهو ما يفرض إعداد تصور جديد ومقاربة تهدف بالأساس لدعم القدرة الشرائية في هذه المناطق، تنسجم مع استراتيجية النموذج التنموي الجديد.

لذلك، فنحن مقتنعون أشد الاقتناع بأنكم، السيد الوزير المحترم، ستحرصون على مضاعفة مجهودكم الحثيثة لتقليص حجم التفاوتات والفوارق المجالية والاجتماعية، بما يضمن العيش الكريم والكرامة لكل المغاربة أينما وجدوا.

ختاما، نتوجه بجزيل الشكر لوزارة الداخلية ولكافة الولاة والعمال على مجهودهم الكبيرة في تنزيل هذا البرنامج الضخم، بفضل التنسيق المحكم والمتابعة الميدانية، وخصوصا في المناطق القروية والجبلية.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة علوي، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وفي هذا الإطار، في هذه الجلسة العامة، في المحور المتعلق بحصيلة برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أن الحكومة التزمت في المحور الثالث من برنامجها بتجديد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، بالنظر للنتائج المهمة التي حققها هذا البرنامج في نسخته الأولى 2017-2023، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي، رغم تداعيات جائحة وباء كورونا، والذي خصص له غلاف مالي ناهز 50 مليار درهم.

السيد الوزير المحترم،

إن حجم الخصاص المسجل بين الجهات وبين المجالات الحضرية والقروية يقتضي وضع مقاربه مندمجة بمشاركة مختلف الفاعلين والمتدخلين، وفي مقدمتهم مجالس الجهات وتعبئة كل الموارد المالية واللوجيستية والبشرية للحد من هذه الفوارق وضمان استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الخدمات الأساسية.

لهذا، ندعو الى التسريع بتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري وتدارك التأخر الكبير في اعتماد التصاميم المديرية.

وفي هذا السياق، ننوه بوزارة الداخلية لكونها من القطاعات الحكومية الأولى التي حرصت على:

- ✓ اعتماد هذه التصاميم، آملين أن يحدو حدوكم باقي الوزراء؛
- ✓ اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية أثناء مختلف العمليات المرتبطة بإعداد نسخة ثانية من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؛
- ✓ مراجعة المؤشر لضمان استفادة الأسر الهشة والفقيرة، لا سيما في المناطق القروية والجبلية؛
- ✓ السعي إلى المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- ✓ جعل العقار، بما في ذلك الأراضي السلالية، في صلب التنمية المجالية بالشكل الذي سيساعد في تحسين وضعية ذوي الحقوق، لا سيما النساء؛
- ✓ فتح العالم القروي للاستثمار والمبادرة الحرة وربطه بالصبيب العالي للأنترنيت حتى يساهم في خلق الثروة؛
- ✓ إخراج التعويض عن المناطق الصعبة والنائية بما يضمن استقرار الأطر والكفاءات بهذه المناطق.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على أن تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية يقتضي النهوض بدور الجهات والجماعات الترابية، باعتبارها الوحدات الأساسية في التنمية المجالية، مع التأكيد على ضرورة ربط ذلك بوجود نخب محلية تتحلى بالجدية اللازمة، وتتمثل بمبادئ الحكامة الجيدة التي جاء بها دستور 2011.

وشكرا السيد الوزير.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فريق الأصالة والمعاصرة.

السي مولاي مسعود تفضلو، السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم وكذا على مختلف الجهود التي تبذلونها على رأس هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي في خدمة المواطنين، وآخرها الإجراءات الاستباقية والتعبئة الحالية التي تقوم بها مصالحكم لمواجهة موجة البرد القاسية، التي تجتاح عددا من مناطق المملكة، تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة نصره الله.

السيد الوزير المحترم،

لقد انخرطت بلادنا في مجموعة من الأوراش والمشاريع المهيكلة التي تجعل من خيار التنمية المحلية أمرا في غاية الأولوية، فقد تم إطلاق مجموعة من المشاريع الكبرى للتنمية المستدامة، وخاصة ذات البعد الإنساني والاجتماعي، لا سيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر إطلاق جيل جديد من البرامج والمشاريع التنموية ذات البعد المجالي والبيئي والسوسيو اقتصادي، خاصة فيما يتعلق بأوراش الحماية الاجتماعية ورعاية الفئات الهشة وتوفير البنيات الأساسية للقرب والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وترسيخ آليات التضامن والتنمية البشرية.

السيد الوزير،

لقد أسهم برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة سنة 2017، في تقليص العجز التنموي في العالم القروي عبر فك العزلة، حيث حقق نتائج نعتبرها في فريق الأصالة والمعاصرة، جد إيجابية، مكنت من:

1. تصحيح الاختلالات المجالية على مستوى الصحة؛
2. ضمان الولوج إلى الكهرباء في العالم القروي؛
3. تعميم الولوج للماء الشروب في العالم القروي؛

4. تحسين تغطية المناطق القروية بواسطة الشبكات الهاتفية والأنترنيت؛
5. تفعيل مبدأ التميز الإيجابي للوسط القروي في مجال التعليم، وذلك بخلق مدارس جماعاتية والحد من التعليم في الأقطاب المشتركة؛
6. تمكين التلاميذ من الاستفادة من النقل المدرسي للولوج إلى المدارس في ظروف حسنة؛
7. محاربة الهدر المدرسي وخاصة في صفوف الفتيات؛
8. كما مكن من انخفاض تكلفة النقل للوصول إلى الأسواق الأسبوعية الجماعية وتمكين المرأة القروية من تسويق منتوجاتها الفلاحية والصناعة التقليدية في ظروف حسنة بأقل تكلفة؛
9. وتمكين النساء من حضور حصص محاربة محو الأمية والتكوين في عدة مجالات؛
10. وكذلك وصول القوافل الطبية إلى جميع الدواوير في أحسن الظروف.

السيد الوزير المحترم،

لا تفوتنا الفرصة، أن ننوه بتخصيصكم لمبلغ إضافي في حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بإضافة 2%.

ولتمكين الجهات من مواصلة المساهمة في هذا البرنامج وتشجيع الاستثمار الذي يعتبر من الاختصاصات الذاتية للجهات، نطلب منكم، معالي الوزير، الرفع من الميزانية المخصصة لهذه الجهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

للرد على التعقيبات، تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

ما غنطول بزاف، بغيت نشير واحد النقطة اللي هي مهمة ومهمة بزاف، هاذ البرنامج اللي اعطى الانطلاقة ديالو سيدنا الله ينصرو فـ 2015، يمكن نعتبروه من أنجح البرامج اللي عرفاتها بلادنا، الوقع ديالو على الساكنة كان وقع مهم ومهم جدا.

وما كنظنش بأن كاين شي.. خاصة السادة المنتخبين المحليين، اللي ما حسوش بالوقع ديال هاذ البرنامج، وصل للنهاية ديالو، وصل لنهاية ديالو اللي يحتم علينا أننا من اليوم، وماشي من اليوم، يعني بدينا منذ فترة فالتفكير في البرنامج اللي خص يجي بلاصة هاذ البرنامج هذا، لأنه بطبيعة الحال كانو بعض النواقص اللي خصنا نصححوها، كانو فيه مسائل اللي هي جيدة جدا اللي خصنا نحافظو عليها، لكن الأهم فهذا الشي كامل، هو البرنامج اللي خصنا نجيبوه في القريب من الأيام إن شاء الله، في الأسابيع والأشهر المقبلة، خص يكون برنامج اللي غادي في نفس المنوال، غادي فنفس الطريق لأنه البرنامج كان عندو وقع ووقع مهم جدا، وخصنا نحافظو على هاذ التجربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الأسئلة الموالية حول "الجهوية المتقدمة"، تجمعها أيضا وحدة الموضوع، وسنعرضها دفعة واحدة.

البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "تطور الجهوية المتقدمة".

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة، السيدة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن تطور ورش الجهوية المتقدمة، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآني الثاني موضوعه "تسريع وثيرة تنزيل الجهوية المتقدمة".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الحركي.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم، لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير المتخذة لتسريع وثيرة تفعيل الجهوية المتقدمة، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث موضوعه "تنزيل الجهوية المتقدمة".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

وحدة الموضوع، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "التسريع بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نستحضر اليوم الرسالة السامية لجلالة الملك، نصر الله وأيده، الموجهة للمشاركين في النسخة الثانية من المناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة، التي احتضنتها مدينة طنجة مؤخرا، والتي تم تلاوتها من طرفكم السيد الوزير، خلال افتتاح أشغال المناظرة، حيث أكد جلالته من خلالها، على أنه "**إذا كان كانت الولاية الانتدابية الأولى قد تزامنت مع إحداث وتفعيل مختلف هياكل مجالس الجهات واستكمال إصدار النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وكذا اعتماد أولى وثائق التخطيط وبرامج التنمية، فضلا عن إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، فإن الولاية الحالية تقتضي المرور إلى السرعة القصوى من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا الورش المهيكل على أرض الواقع**"، انتهى منطوق صاحب الجلالة.

وعليه، نسائلكم اليوم، السيد الوزير، عن سياسة الحكومة للتسريع بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالجهوية المتقدمة.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والساده المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الواردة في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في أشغال المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، المنظمة بطنجة يومي 20 و21 دجنبر 2024، والتي دعا من خلالها جلالته حفظه الله، للخروج بخارطة طريق واضحة المعالم ومتوافق بشأنها، تتيح اعتماد توجهات استراتيجية للمرحلة القادمة، فإن وزارة الداخلية، وبتنسيق مع باقي الشركاء، بصدد إعداد خارطة طريق ترتكز على ثلاثة محاور:

أولا، تنزيل الاتفاقيات الأربعة التي تم التوقيع عليها على هامش المناظرة؛

ثانيا، تفعيل التوصيات الصادرة عن المناظرة؛

ثالثا، استكمال تنزيل التدابير والإجراءات الملتزم بها خلال الفترة الانتدابية السابقة.

قبل استعراض هذه المحاور الثلاثة، لابد من الإشارة إلى أنه منذ انطلاق تجربة الجهوية المتقدمة في الممارسة العملية، قامت هذه الوزارة بتعاون وتنسيق وتشاور مع كافة الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية ورؤساء مجالس الجهات وولاة الجهات، بتنفيذ مستلزمات هذا الورش المهيكل والاستراتيجي، حيث تم على وجه الخصوص:

- ✓ استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجهوية المتقدمة داخل الأجل المحدد في 30 شهرا؛
- ✓ مواكبة مجالس الجماعات الترابية في مرحلة تأسيس هياكلها، سواء المنتخبة منها أو الإدارية، وذلك من خلال توفير متطلبات إرساء إدارة الجهة وتقوية قدرات مواردها البشرية؛
- ✓ دعم آليات التعاقد بين الدولة والجهات، لتمكين هذه الأخيرة من ممارسة اختصاصاتها وتنزيل برامجها التنموية ومواكبتها في مسلسل إعداد مشاريع التصاميم الجهوية لإعداد التراب؛
- ✓ مواكبة الجهات لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، من خلال العمل على وضع رهن إشارتها الأدوات والوسائل الضرورية، خاصة تلك التي تسمح لها بتبني أنظمة التدبير العصري؛
- ✓ تحويل الاعتمادات الملتزمة بها مع الجهات، في إطار مقتضيات أحكام الفقرة الأولى من الفصل 141 من الدستور والمادة 188 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات؛
- ✓ دعم التعاون والشراكة على المستويين الوطني والدولي، وكذا آليات تنفيذ المشاريع؛
- ✓ تقوية قدرات الموارد البشرية للجماعات الترابية، من خلال إعداد وتنفيذ برامج التكوين وكذا مواكبة الجهات في مجال إعداد وتنزيل تصاميم المديرية الجهوية للتكوين المستمر؛
- ✓ مواكبة الجماعات الترابية، لا سيما الجهات، في إرساء وتفعيل آليات الحوار والتشاور؛
- ✓ تنزيل الورش المتعلق بممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، لا سيما من خلال وضع وتنفيذ برنامج عمل أولوي مرتبط بالإقلاع الاقتصادي والتشغيل، حيث تمت مواكبة الجهات في تفعيل اختصاصاتها الذاتية المتعلقة بـ:
  - دعم المقاولات، من خلال إصدار دورية مشتركة حول التفعيل الأمثل لممارسة اختصاص الجهة في مجال دعم المقاولات واعداد

دليل توجيهي خاص بدعم المقاولات؛

- توطين وتنظيم مناطق الأنشطة الاقتصادية عبر إعداد دليل توجيهي؛
- إعداد مشروع مرسوم يتعلق بالتعاقد بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين من أجل تنفيذ برامج التنمية الجهوية، والذي يوجد حاليا في مسطرة المصادقة؛
- إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد مسطرة إعداد تصميم النقل داخل الدائرة الترابية للجهة وتحيينه وتقييمه؛
- تفعيل مجموعة من اختصاصات الجهة الذاتية في إطار اتفاقيات خاصة، نذكر منها على سبيل المثال:
  - إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والمنتجات الجهوية؛
  - تهيئة الطرق والمسائل السياحية في العالم القروي... إلى آخره.

وفيما يخص المحور الأول المرتبط بتنزيل الاتفاقيات الأربعة، التي تم التوقيع عليها على هامش المناظرة، فيتعلق الأمر بـ:

- ✓ الاتفاقية الإطار الخاصة بتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة الموقعة من طرف القطاعات الوزارية المعنية والسادة رؤساء مجالس الجهات، والتي تهدف الى وضع منهجية لتحديد الآليات الإجرائية لاستكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛
- ✓ الاتفاقية الإطار متعلقة بالشراكة في مجال الماء، والتي تهدف الى وضع إطار عام لبرمجة وانجاز مشاريع بشراكة بين الوزارات المعنية وجهات المملكة وشركاء الآخرين، وذلك لمواجهة التحديات المتعلقة بمجال الماء، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تساهم فيه الجهات بمبلغ 11 مليار درهم؛
- ✓ الاتفاقية الإطار المتعلقة بتمويل البرنامج الاستثماري الخاص بالنموذج الجديد لعقود التدبير المفوض للنقل العمومي والحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات خلال الفترة الممتدة ما بين 25 و29، وتشمل الاستثمارات المعنية، اقتناء الحافلات وأنظمة المساعدة على الاستغلال وتهيئة المستودعات ومحطات وقوف الحافلات، وأعمدة التوقف ومراكز الصيانة، بتكلفة إجمالية تقدر ما بين 11 مليار درهم، تساهم فيه الجهات بمبلغ 3.66 مليار درهم ووزارة الداخلية من خلال صندوق مواكبة النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن بمبلغ 7.32 مليار درهم؛
- ✓ الاتفاقية الإطار الخاصة بتدبير قطاعات النفايات المنزلية والمماثلة لها برسم الفترة الممتدة ما بين 25 و34، وتتوخى وضع إطار عام لبرمجة إنجاز وتمويل مشاريع ومراكز الطمر التقني ومراكز الطمر وتثمين النفايات وتأهيل أو إغلاق المطارح العشوائية على الصعيد الوطني، وذلك بشراكة بين الوزارات المعنية وجهات المملكة، بتكلفة إجمالية قدرها 27 مليار درهم، تساهم فيه وزارة الداخلية بمبلغ 2.5 مليار درهم والجهات بمبلغ 2.33 مليار درهم.

هذا، وتجدر الإشارة، إلى أنه قد تمت مباشرة الإجراءات المتعلقة بتنزيل هذه الاتفاقيات، وذلك بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الموقعة عليها، وكذا رؤساء مجالس الجهات الذين شرعوا في عرض الاتفاقية المذكورة على مجالس الجهات قصد المصادقة.

أما فيما يتصل بالمحور الثاني الخاص بتفعيل التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثانية، فإن هذه التوصية تنقسم الى توصيات عامة وتوصيات خاصة، وتشكل بحد ذاتها محددات لخارطة الطريق التي هي قيد الاعداد.

فيما يخص التوصيات العامة، فتشمل:

- ✓ تسريع تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- ✓ تسريع استكمال تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بالإطار التوجيه الخاص بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها؛
- ✓ تقوية قدرات الفاعلين الترابيين وتطوير آليات التتبع والتقييم.

فيما يخص التوصيات الخاصة، فتهم:

- ✓ تسريع إخراج توجهات السياسة العامة لإعداد التراب لضمان الانسجام والالتقائية بين وثائق التخطيط الترابية، مع تقييم وتجديد كيفية إعداد وتفعيل وثائق التخطيط الترابي؛
- ✓ ضرورة التقائية السياسات الحكومية مع المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الجهوية وتعزيز التخطيط الموحد مع الحرص على الإلتقائية؛
- ✓ تعزيز دور الجهات في دعم الاستثمار المنتج ووضع آليات للتنسيق مع القطاع الخاص؛
- ✓ العمل على تنمية الموارد المالية المحولة للجهات إلى أكثر من 10 ملايير درهم سنويا، مرصودة حاليا؛
- ✓ مواكبة الجهات والجماعات الترابية الأخرى في الاستعمال الناجع لرافعة الاقتراض كآلية لتمويل برامجها الاستثمارية؛
- ✓ تسريع وضع الاستراتيجية الجهوية المتعلقة بالنجاعة المائية في مجال اقتصاد الماء مع اشراك الجهات في وضع وإنجاز وتتبع البرامج المتعلقة بقطاع الماء؛
- ✓ خلق أنماط مبتكرة في حكامة منظومة النقل والتنقل من قبيل شركات متعددة الخدمات أو شركات تنمية جهوية، يناط بها تدبير مجموعة من المرافق العمومية المحلية؛

- ✓ ضرورة تضافر جهود الدولة والجماعات الترابية لإنجاح النموذج الجديد لعقود التدبير المفوض للنقل الحضري وما بين الجماعات وبواسطة الحافلات مع وضع نموذج النقل بالوسط القروي؛
- ✓ وأخيرا، إعداد وتنزيل مخططات مديرية التحول الرقمي على مستوى كل جهة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق باستكمال تنزيل التدابير والإجراءات الملتزم بها خلال الفترة الانتدابية السابقة، فهي تشمل:

- ✓ تفعيل صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي؛
- ✓ مواصلة مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكامة جيدة وتحسين ولوج الخدمات الاجتماعية وتسريع التحول الرقمي عبر مواكبتها في الانخراط في المخطط الوطني للتحول الرقمي، وفي تفعيل وظيفة الافتحاص الداخلي وتبسيط المساطر والاجراءات الإدارية؛
- ✓ التكوين وتقوية قدرات الموارد البشري للجماعات الترابية؛
- ✓ مواكبة الجهات في تفعيل آليات برمجة التنمية وإعداد التراب من خلال مواكبة الجهات في تنزيل برامج التنمية الجهوية الاثنتا عشرة (12)؛
- ✓ مواكبة الجهات في بلورة وتوقيع مشاريع العقود برامج بين الدولة والجهات؛
- ✓ استكمال تجويد تفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، عبر تفعيل ورش الملاءمة التشريعية والتنظيمية، وذلك من خلال العمل عند الاقتضاء على مراجعة النصوص المؤطرة لاختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهة؛
- ✓ اعتماد مشروع المرسوم المتعلق بالتعاقد بين الدولة والجهات وباقي المتدخلين من أجل تنفيذ برامج التنمية الجهوية؛
- ✓ وأخيرا، تنزيل الأجندة التشريعية والتنظيمية، التي تم إعدادها تنفيذا لالتزامات الأطراف الموقعة على الإطار التوجيهي المتعلق بتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

لالة فاطمة الحساني.

شكرا.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والساده المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

كنثمنو وكنتفقو مع المضمون دالجواب ديالكم جملة وتفصيلا، بل هاذ التصور هو كنعتبروه تصور رائد، واللي كيرمي إلى تطوير هذا الورش، اللي وتنزيلا إذن للإرادة المولوية السامية فهاذ الباب، لأن كنعرفو أن هاذ الورش الهيكلي اللي اخذت به بلادنا كيعكس النفس الديمقراطي والتنموي اللي كتنشدو بلادنا، باعتبار أن الجهوية المتقدمة هي الإطار الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللي باغياها بلادنا، في إطار احترام العدالتين المجالية والاجتماعية.

أيضا، الإرادة الملكية السامية واضحة وتنحو في هذا الاتجاه أي تشجيع الجهوية المتقدمة، باعتبارها الآلية الأنجع لتنزيل النموذج التنموي الجديد، الذي أخذت به بلادنا مؤخرا على خلفيه النموذج التنموي السابق اللي أبان عن المحدود ديالو في تحقيق تنمية عادلة في مختلف أجزاء هذا الوطن.

ولإنجاح ورش هاذ الجهوية، فهو النجاح ديالها مرتبط أشد ما يكون ارتباط، كما جاء الآن مفصلا بشكل مفصل في المضمون ديال الكلام ديالكم، بتطوير واحد الترسانة اللي مرتبطة بالجهوية المتقدمة، واللي نعنيو بها يعني اختصاصات، خصنا التمكين من الاختصاصات، خصنا الإمكانيات المالية اللي كنشدو أكثر فأكثر، كذلك تطوير ديال الكفاءات، لأن خصنا نخب جهوية قادرة على الترافع في هذا الورش، لأنه ورش هيكلي، عندو رهانات كبيرة لبلادنا، كتراهن عليها بلادنا.

أيضا، هذا الورش أشد ما يكون عاوتاني مرتبط بميثاق اللاتمركز الإداري، عبر التسريع بتفعيل موارد بشرية واختصاصات وإمكانيات مادية، سيما بعد ما تبنت بلادنا واحد الميثاق جديد للاستثمار، مما يجعل من تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري الحاضر بقوة السنوات الأخيرة في الخطب الملكية السامية، ركيزة أساسية في عملية تشجيع على بلوغ التنمية المجالية والاجتماعية، وفي مقدمتها الطلب على الاستثمار، حتى نقطع مع منطق جهة تتمركز فيها الاستثمارات وأخرى يغيب عنها، وهو الواقع الذي لم يعد مقبولا في بلادنا في ظل الهشاشة، خصوصا في ظل الهشاشة والهجرة كنقول الهجرة، اللي كتشهدها بعض الأقاليم، خصوصا في المغرب العميق، كما أبان عن ذلك التقرير الأخير ديال الاستفتاء.

وأذكر هنا على سبيل المثال: إقليم وزان، حيث ما يعيشه كذلك من إكراهات على مستوى تنزيل وثيرة الاستثمارات.

كذلك، السيد الوزير المحترم، لتحقيق هذه الغايات النبيلة، كنقول اللي هي نبيلة ديمقراطيا وتنمويا، من الضروري تمكين الإدارة الترابية من الموارد البشرية والكفاءات المؤهلة لمسايرة هذا التوجه الرامي إلى ضمان الالتقائية

وتعزيز التنسيق فيما بين المركز والإدارة الترابية لضمان التنزيل الأمثل للأوراش والبرامج الحكومية الإصلاحية التي تطال مختلف المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقليصا للهوة الكبيرة فيما يخص الأداء بين الفاعل الحكومي والفاعل الترابي.

ولابد أن ننوه في هذا الإطار بتطوير أداء الإدارة العمومية مركزيا وترابيا، من خلال تبني الحكومة لورش رقمنة وتحديث الإدارة، والذي سيساهم بلا شك في تبسيط المساطر الإدارية، تعزيز المساواة بين المواطنين فيما يخص للولوج للخدمات الإدارية، الشيء الذي سيؤدي إلى تعزيز العدالة المجالية المنشودة وفي تحقيق الشفافية حيث سيسهل يعني ربط المسؤولية بالمحاسبة وفي تعزيز فرص الاستثمار في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة، شكرا.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الفريق الحركي السي مكاوي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم القيم، ونود في الفريق الحركي التفاعل معه من خلال تسجيل ما يلي:

أولا، السيد الوزير، لابد في البداية أن نحيي الجهود المتواصلة لوزارتكم الموقرة مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا، لتنزيل مواكبة ورش الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي أسس له صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، برؤية حكيمة وأطره الدستور وفق نموذج مغربي متفرد ومميز معهد لمغرب الجهات، في إطار وحدة الوطن والتراب؛

ثانيا، السيد الوزير، في هذا السياق، نسجل أهمية الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه، بالمقابل نسجل بعد 9 سنوات من تأسيس هذا الخيار الكبير، الذي يهم توزيع مجالات صناعة القرار التنموي بين الدولة والجهات، تقاعس العديد من القطاعات الحكومية في مواكبة هذا الورش الاستراتيجي وترددها في مجاراة الدينامية التي عرفتها مرحلة التأسيس؛

ثالثا، على هذا الأساس، وفي إطار تفاعلنا مع توصيات مخرجات المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة بمدينة طنجة وقبلها مناظرة أكادير، نود التأكيد في الفريق الحركي، على الملاحظات والاقتراحات التالية:

نسجل، السيد الوزير، أن القطاعات الحكومية المعنية لازالت ترفض رفع يديها عن الاختصاصات الذاتية السبعة للجهات وباقي الجماعات الترابية، رغم وضوح القوانين التنظيمية للجماعات الترابية في هذا الشأن، وفي وقت نتطلع فيه إلى أن تبادر الحكومة إلى تفعيل اختصاصات الجهات المنقولة والمشتركة أيضا.

وفي هذا الإطار، نتساءل السيد الوزير، عن مآل ملف نقل هذه الاختصاصات الذي أشرفتم بمقاربة تشاركية على وضع مخطط تنظيمي خلال الولاية الحكومية السابقة.

نسجل كذلك، السيد الوزير، أهمية تسريع وتيرة تنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري، الذي تم إعداده في الولايات السابقة، كآلية إدارية مهمة وتنظيمية أساسية لتقريب القرار من مستعمليه الفعالين.

السيد الوزير،

نجدد مرة أخرى، التأكيد على مطلب إعادة التنظيم في معايير توزيع الميزانيات على الجهات وباقي الجماعات الترابية من خلال تغليب مؤشر الخصاص التنموي مجاليا وبشريا، بدل معيار عدد السكان المعتمد عليه حاليا.

نؤكد كذلك، السيد الوزير المحترم، على تعزيز آليات التمويل الذاتي للجماعات الترابية ووضع مخطط واضح المعالم في مجال التعاون الدولي اللامركزي، كما نتطلع إلى تدابير ناجعة لتعزيز قدرات إدارات الجماعات الترابية في مجال التدبير المالي والإداري والتعجيل بإخراج النظام الأساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية.

وختاما، وإيمانا منا بأهمية الآليات القانونية في تطوير الممارسات الجهوية والجماعية، نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة مراجعة الترسانة القانونية بشقيها التنظيمي والانتخابي والمؤطرة للجماعات الترابية بأصنافها الثلاث، بناء على نتائج الممارسة، بعد عقد من الزمن على إعمال هذه القوانين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الوزير،

في الحقيقة، أجد نفسي محرجا، وإن كان هناك لابد من تعقيب، لأن الجواب ديالكم كان شافيا وضافيا، وقدم المشروع ديال الجهوية والنقائص اللي كنتعرفو، وإلى حدود اليوم، لامستم كل النقاط والجوانب التي تنقصه، ونتمنى التوفيق إن شاء الله والسداد في أداء هذه المهام، على اعتبار أن الجهوية ورش ملكي بامتياز، ورش إصلاحي بامتياز ينخرط فيه الجميع.

أكيد أن الجهوية منذ تنزيلها اليوم الأول، مر عليها – أعتقد - أنه ما يقارب ثلاثة عقود، لكن نلمس اليوم من خلال ما تفضلتم بتقديمه، أننا نمر للسرعة القصوى في إطار تنزيل هذا المشروع الملكي والوطني بامتياز.

الإصلاحات هي عديدة ومتنوعة، ونلمس كذلك حتى التنزيل أو كذلك - إن صح القول - تنقيل هاذ الصلاحيات التي تمتلكها بعض المؤسسات العمومية العريقة والوزارات للجهات، ليس بالأمر السهل والهين، نظرا كذلك بعض العقليات المحافظة حتى في تدبير الشأن، الشأن العام.

السيد الوزير،

لا تفوتني الفرصة اليوم، أن نثمن عاليا الورش الأخير ديال المناظرة الوطنية اللي كانت فمدينة طنجة، والذي ألزم الجهات أن تنخرط في مشروع.. في التوجهات الوطنية الكبرى وإلزام الجهات على توقيع اتفاقيات رائدة في مجال النقل وفي مجال التطهير وفي مجال الماء، هذا كله يدخل في إطار رؤيتنا الواضحة، والتي أسردتهم قبل قليل حول مشروع الجهوية.

كل ما كاين كنتمناو لكم التوفيق والتتبع في هاد المجال.

غير بقات نقطة أخيرة، واش كاين شي أفق زمني لكل ما سردتم قبل قليل، السيد الوزير، في إطار التنزيل ديال هذا المشروع؟

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السي شهيد، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

وهي مناسبة، لننوه بمجهودات وزارة الداخلية في هذا الباب، والتي كان آخرها نجاح المناظرة الأخيرة، والتي تؤكد بالملموس الانخراط الكامل لوزارة الداخلية في هذا الإصلاح المؤسساتي الترابي، الذي يعتبر رافعة للتنمية الاقتصادية والبشرية المندمجة والمستدامة.

لكن وحتى يستمر نجاح تنزيل هذا الورش، وجب الحرص على أن تكون نقاط التقاطع بين تدخلات مختلف شركاء فضاء للالتقائية والتعاون، خاصة فيما يتعلق بتعزيز وتنظيم العلاقات بين مختلف المؤسسات والأطراف المعنية بعملية تنزيل الجهوية، لأنه غير مقبول أن يأتي اللاتمركز كنتيجة للجهوية عوض أن يكون لبنة أولى لإطلاقها، الشيء الذي يجعلها أقرب ما يكون إلى إجراء للمواكبة وليس إصلاحا ضروريا للحكامة الإدارية وحجر أساس للجهوية.

فنقل السلطة التقريرية، ووسائل العمل من المركز إلى المجال الترابي واتخاذ القرار على أساس مبدأ القرب، سيمكننا من تجويد تقديم الخدمة العمومية للمواطن بسرعة وجودة وأقل كلفة، كما سيمثل تجسيدا لتطور الإدارة كي يساير مختلف الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسات التي انخرط فيها المغرب استجابة للمتطلبات اللامركزية وللحاجيات الملحة والمشروعة للساكنة.

السيد الوزير،

كما أن محدودية الموارد والاعتمادات المالية بالنسبة للجماعات الترابية ولجوئها كل مرة إلى المصالح المركزية لوزارة الداخلية لطلب الدعم، يحد من قدرتها على المبادرة ويجعل عدد المشاريع المنجزة غير متناسب مع المهام والصلاحيات المخولة لها، وبالتالي عدم الانخراط بالشكل المطلوب في مسلسل إنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، للرد على التعقيبات، تفضلوا.

شكرا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا ورش، ورش الجهوية المتقدمة، هو مسار، هو مسار، اليوم، اليوم احنا في 2025 يعني 10 سنين منين بدينا هذا المسار في انتخابات 2015، بطبيعة الحال، ما يمكنش نقولو اليوم بأن وصلنا للأهداف ديالنا، لأن الأهداف كتحرك، الأهداف ديال اليوم ما غتبقاش هي الأهداف ديال غدا إلى آخره، لأن الجهوية المتقدمة كيف كنعرفو كاملين، راه نبقاو غاديين فيها المسار والهدف منه هو التجويد، التجديد والعملية من أجل تحسين الأداء ديال الجهات.

الدور ديال الجهات دور أساسي، وكنظن بأن الجميع اليوم متفق بأن الدور ديال الجهات، داخل الجهات كل جهة بجهة، هو دور محوري ويعتبر رافعة من أجل تنمية الجهات، لكن اليوم، اللي نقول لكم فهذا المسار، عندنا ثلاثة ديال الأهداف اللي خصنا فالقريب العاجل إن شاء الله، يتم التنزيل ديالها، هاذ الأهداف ذكرنا عليها، وفالرسالة الملكية اللي توجهت للمناظرة الثانية بطنجة، كانت واضحة.

الهدف الأول: هو أن الجهات تقوم بالاختصاصات الذاتية ديالها كلها، وفي أقرب الأوقات وفي أحسن الظروف؛

ثانيا، فيما يخص الاختصاصات المشتركة، خص يكون إطار واضح ديال هاذ الاختصاصات بين الجهات والوزارات المعنية، لأن كاين واحد النوع ديال الضبابية، كاين واحد النوع ديال أسميتو.. ما يمكنش نبقاو غاديين فيه، خصنا يتحدو محاور التدخل ويتحدو طريقة العمل ويتحدو بطريقة واضحة ما لهم وما عليهم بالنسبة للجهات وبالنسبة للقطاعات الوزارية المعنية؛

ثالثا، واللي أهم، اليوم 2024 كان التزام ديال الدولة بأن الموارد المالية ديال الجهات يوصلو في 2021، 10 مليار درهم، وصلنا لها في 2021، ومن بعد؟ من بعد أش غنديرو؟ واش نوقفو في 10؟ واش نزيدو؟ واش..؟

هذا اليوم خصنا نفكرو مع بعضنا حكومة، جهات، منتخبين، فين غنمشيو فالمستقبل؟ لأن لابد خصنا نفكرو لأن كاين واحد مجموعة ديال التحديات

اللي مطروحة على بلادنا اليوم، واحد المجموعة ديال محاور ديال الاشتغال اللي خصهم إمكانيات، وهاذ الإمكانيات خص الدولة تعطيهم للجهات باش تقوم بها.

وأخيرا، راه ما يمكنش الجهات وهاذي أيضا نقطة أساسية شارت لها الرسالة الملكية ديال المناظرة، راه ما يمكنش الجهات يمشيو كنقولها ونعاودها، ما يمكنش الجهات يتقدمو إذا ما نزلناش ميثاق اللاتمركز الإداري، خصنا نكونو متفقين عليه، ما يمكنش نخليو فالمركز، نخليو جميع (les décisions) يعني القرارات يبقاو فالمركز ونطلبو من الجهات يكونو الجهات بصفة عامة ولا الجماعات الترابية بصفة خاصة، يكون عندهم التدبير الحر ويكونو (efficace)، يكونو يديرو الخدمة كيخصها تكون، راه ما يمكنش.

باش يمكن لنا نديرو هاذ الخدمة خص ميثاق اللاتمركز الإداري في أقرب أجل يتنزل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان الموواليان حول "المالية المحلية" تجمعها أيضا وحده الموضوع وسنعرضها دفعة واحدة.

البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "الاجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتعزيز المالية المحلية".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السؤال يتعلق بالإجراءات الكفيلة بتعزيز المالية المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه "المالية المحلية".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي يوسف العلوي، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تعتزم وزارتكم القيام بها لإصلاح المنظومة المالية المحلية ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤالين المتعلقين بالمالية المحلية.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر وزارة الداخلية تعبئة الموارد المالية للجماعات الترابية من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة، التي انخرطت فيها بلادنا، وذلك لتمكين هذه الجماعات الترابية من القيام بالمهام المنوطة بها عبر القيام بالإجراءات التالية:

في إطار الإجراءات المتخذة لتعزيز الموارد الجبائية للجماعات الترابية، وجبت الإشارة الى ما يلي:

- تضمن القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، مقتضيات تهدف إلى تطوير نظام الجبايات المحلية، قصد العمل على:

- الرفع من مداخيل الجماعات الترابية وتنميتها من خلال:
  - توسيع مجال تطبيق رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية والرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، ليشمل المناطق المشمولة بتصميم التهيئة؛
  - تطبيق الرسم على عمليات تجزئة أراضي الجماعات؛
  - مراجعه توزيع عائد الرسم المهني ورسم السكن من خلال رفع الحصة المخصصة لفائدة ميزانية الجماعات التي يفرض بها هذين الرسمين؛
  - توسيع وعاء الرسم على عمليات البناء ليشمل عمليات الإصلاح وتسوية البنايات غير القانونية والهدم؛
  - توسيع مجال تطبيق الرسم على السيارات الخاضعة للفحص التقني المستحق لفائدة العمالات والأقاليم، من خلال فرض الرسم على المركبات عند كل مراقبة تقنية؛
  - وضع الإطار التنظيمي لمسطرة الإقرار والأداء الإلكتروني للرسوم المحلية وأداء الرسوم بطريقة إلكترونية.

- تقوم الوزارة بمواكبة الجماعات في إعداد برامج عملها لتعبئة مواردها الذاتية، حيث تروم هذا البرامج إلى:
  - توسيع الوعاء الجبائي؛

- دعم عمليات التحصيل؛
- ومراجعة القرارات الجبائية عند الاقتضاء.

وفي إطار دينامية الاصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الحكامة الجيدة والشفافية وتوحيد المساطر في التدبير المالي للجماعات الترابية، تبادر الوزارة لمواكبة الجماعات الترابية في تنزيل مجموعة من الأوراش، حيث تقوم بالتنزيل التدريجي لمخطط المحاسبة للجماعات الترابية، حيث أصبحت هذه الجماعات مطالبة بملاءمة مجالها المحاسباتي مع الدولة.

وحرصا على تمكين الجماعات الترابية من مواكبة التحولات الاقتصادية، وكذا حاجيات المواطنين، تعمل الوزارة على مدها بموارد مالية، عبر الرفع سنويا من حصتها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، حيث عرفت الحصص الإجمالية الموزعة لفائدة الجماعات خلال سنه 2024 على سبيل المثال ارتفاعا بنسبة تتراوح ما بين 15% و20%.

كما تعمل هذه الوزارة على تحمل المساهمات المالية الخاصة ببعض الجماعات، نظرا لمحدودية مواردها المالية، بهدف العمل على تدارك التفاوت على مستوى البنية التحتية، حيث خصصت الوزارة لهذا الغرض حصصا من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لدعم استثمارات مجالس الجماعات بمبلغ سنوي يناهز 5 ملايير درهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنه 2025، حمل زيادة في النسبة المخصصة للجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 2%، لتصل الحصة الإجمالية المخصصة لها الى 32%.

وستمكن هذه الزيادة من تعزيز الدعم المقدم للجماعات الترابية لمواجهة التحديات والانتظارات المرتبطة على الخصوص بالإجهاد المائي وتقليص التفاوت الترابية وتمويل الاستثمارات.

ومن جهة أخرى، تعمل الوزارة بشكل تدريجي على مراجعه المعايير المعتمدة لتوزيع حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، من خلال وضع أسس نظام جديد يرمي إلى تحديد هذه الحصص، بناء على الموارد الضرورية لضمان حسن سير المرفق العام.

فيما يخص طرق تمويل الجماعات الترابية، فبالإضافة إلى الطرق التقليدية والمألوفة، فقد أصبح بإمكان هذه الجماعات الاستفادة من أشكال جديدة ومتطورة من التمويلات.

وفي هذا الإطار، وسعيا لتنويع مصادر تمويل الجماعات الترابية، تم اعتماد مراسيم جديدة متعلقة بالقواعد التي تخضع لها عمليات القروض، حيث سمحت المراسيم للجماعات الترابية بإمكانية إصدار سندات الديون وكذا القيام بعملية التسنيد، وتشكل هاذ الإمكانية الجديدة والتي جاءت كترجمة للتطورات التي عرفتها الحكامة المالية الترابية فرصا تمويلية مهمة لهذه الجماعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

السي الدحماني تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على عناصر الجواب، اللي فالحقيقة احنا متفقون عليها ومتفقون على المجهود الكبير الذي تقوم به وزارة الداخلية في سياق تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية، وقد أشرتم إلى الإصلاح الجوهري الذي طال القانون رقم 47.06 من خلال القانون 07.20 اللي مكن من توسيع الوعاء الضريبي للجماعات الترابية، واحنا متفقين، السيد الوزير، على أنه المنظومة ديال الجبايات المحلية تكتسي دور أساسي في نجاح السياسة الترابية لبلادنا من جهة، وتفعيل الجهوية المتقدمة من جهة ثانية ونجاعة منظومة التدبير الترابي الحر.

فلا تدبير حر بلا أموال خالصة، والاستقلال المالي وتنمية الموارد الذاتية مفتاح رئيسي لضمان قدرة الجماعات الترابية على الوفاء بالتزاماتها التنموية.

هاذ الأمور متفقون عليها، السيد الوزير، لكن باش نلامسو هذا الموضوع بشكل أدق، لابد أننا يعني نلامس الاكراهات التي تعاني منها الجماعات الترابية، في إطار تعزيز هاذ الموارد المالية.

فذكرتو واحد الأمر أساسي على أنه يعني مجمل الميزانيات ديال الجماعات الترابية تتشكل من موارد اللي الأساس ديالها هو الدعم، الدعم ديال الدولة.

وهنا، لابد من الإشادة بالمجهود الذي قامت به وزاره الداخلية في تنمية موارد الجماعات من خلال الرفع من الحصة من المنتوج ديال الضريبة على القيمة المضافة، كتبقى إكراهات أخرى.

كنعرفو على أنه، السيد الوزير، أنه من أهم المصادر - وهنا كنتكلمو على الجماعات الترابية اللي عندها محدودية ديال الموارد المالية والموارد المالية الذاتية - أنه هاذ الموارد المالية تتركز أساسا في المنظومة ديال الأكرية الجماعية والأسواق الأسبوعية.

هذا الأمر هذا، السيد الوزير، الطريقة ديال تدبير الأكرية الجماعية، لابد أننا نعيد فيها النظر، كيفما كتعاينو أنه حاليا مجموعة ديال الجماعات الترابية تعاني (blocage) حقيقي، فيما يتعلق بكراء الأسواق الجماعية ديالها، اللي كتعتبر أهم مصدر لمصادر الدخل.

وهنا، أنا كنقترح مع وزارة الداخلية، أننا نفكرو في تأسيس واحد المنظومة رقمية، منظومة إلكترونية تمكن من إنشاء منصة وطنية، تمكن الجماعات من القيام بكراء هاذ الموارد المالية ديالها فواحد الوقت معقول، تفاديا لهذا (le blocage) اللي كتعانيه الجماعات الترابية.

كاين واحد المعضلة أخرى، كتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية، التي تستنزف الموارد المالية، وتؤثر على الموازنة فالجماعات ديال الجماعات الترابية.

ذكرتو الجانب ديال توسيع الوعاء الضريبي للجماعات، ولكن فيما يتعلق بتحسين المنظومة ديال التحصيل ديال الموارد المالية، كاين واحد التعثر كبير، أيضا السياسة ديال الاقتراض كيف ما ذكرتو، وهذا أمر محمود، لابد أن نعيد النظر في تدبير السياسة ديال الاقتراض فيما يتعلق بالجماعات الترابية ذات موارد محدودة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

أشكرك السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

لقد لعبت اللامركزية المتقدمة في بلدنا دورا محوريا في تمويل الجماعات الترابية، وقد أدى اختيار الاختصاص الضريبي إلى تعدد المستويات الضريبية، حيث وصل عدد الجبايات المحلية إلى 17 ضريبة، لكل منها غرض ووجهة محددين، ونتيجة لهذا الاختيار أصبحنا أمام نظام ضريبي محلي معقد، لا يوفر الرؤية الواضحة بشكل كافي وغير عادل في بعض الأحيان، كما يثقل كاهل المقاولات.

السيد الوزير المحترم،

حظي موضوع الجبايات المحلية بكثير من الاهتمام خلال المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2019، وقد تضمنت مخرجات هذه المناظرة توصيات صريحة بالدعوة الى إجراء إصلاح شامل لهذه المنظومة، كما تم إدراج هذا الإصلاح في تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد الذي شدد على ضرورة تعديل وإصلاح الجبايات المحلية.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لطالما نطالب بمراجعة الجبايات المحلية، من خلال تجميعها وتقسيمها إلى نوعين من الضرائب: الضريبة على العقار والضريبة على النشاط الاقتصادي، ونرى بأن الوقت المناسب قد حان للقيام بهذا الإصلاح.

فعلى سبيل المثال، فمن جهة وكما أكد السيد رئيس الحكومة المحترم، يوم أمس، في مجلس النواب، على أن القطاع السياحي عرف تطويرا كبيرا هذه السنة، يجب تشجيعه والحفاظ عليه من خلال التخفيف من بعض الرسوم المحلية، التي من شأنها إعطاء القطاع دفعة قوية لمواكبة التحديات والتظاهرات التي ستنظمها بلادنا، كأس افريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030.

ومن جهة أخرى، فإننا ندعو الى احترام مقتضيات القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، والذي ينص صراحة على إعفاء القطاع الفلاحي من بعض الضرائب المحلية التي تفرض عليها، وخصوصا ضريبة الخدمات المحلية ما يعرف "بضريبة الأزبال".

وفي الأخير، فإننا نأمل منكم، السيد الوزير المحترم، العمل على تنزيل هذا الإصلاح، باعتباره آخر التحديات لتحقيق الأهداف التي حددها القانون الإطار السالف الذكر، ولملاءمة نظامها الضريبي المحلي مع طموحاتنا في تعزيز الجاذبية والتنافسية الاقتصادية الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

للرد على التعقيبين، تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الداخلية:

إيلا سمحتي السيد الرئيس، تعطيني شوية ديال الوقت، لأن قبل بكل صراحة حين تطرحو هاذ الاسئلة هاذي، هذا محور مهم جدا، وبقيت محتار واش نقرا الجواب اللي كاتبو ولا نهضر بعفوية.

وفي الحقيقة ماكانش خصني نقرا، كنهضر ونعطي الوقت باش نقول ذاك الشي اللي ما قلتوش نفسو فالأوراق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

خصنا بعد واحد المبدأ نتفاهمو عليه، الجماعات المحلية والسادة الرؤساء والسادة الأعضاء تيقومو بواحد العمل اللي هو جبار، خليونا الهضرة اللي تتقال على برا والمزايدات والاتهامات، هاذ الشي كامل حين كنشوفو الأرقام راه لا يعتد بها، باش نكونو واضحين، العمل الكبير والعمل اللي هو ما يمكنش تتصوروه اللي تيقومو به الجماعات الترابية، وما يمكنش تكون ديمقراطية ببلادنا بلا هاذ الجماعات الترابية وبلا المنتخبين اللي فيها، باش نكونو متفقين عليها بعدا أساسا.

لكن، باش يقومو هاذ الإخوان في الجماعات الترابية بالأدوار المنوطة بها، خصهم فلوس، وإيلا ماكانش فلوس راه الهضرة ما غتدير حتى حاجة، وإيلا ما اعطيناش الفلوس للناس باش يقومو بالعمل ديالهم راه ما درنا حتى حاجة، هاذ الفلوس كيجيو من جوج جهات، كيجيو من المداخيل مباشرة وكيجيو من حصص الضريبة على القيمة المضافة.

فيما يخص حصص الضريبة على القيمة المضافة، آخر السنة الماضية زدنا بين 15% و20% في جميع الجماعات الترابية، واليوم كنقول لكم بأن قبل متم هاذ السنة غتكون زيادة أخرى، إن شاء الله، واحنا كنحسبو باش تكون زيادة أخرى، هاذي فيما يخص حصص الضريبة على القيمة المضافة، لكن هذا خص يشجع السادة الرؤساء أنهم يخيو المداخيل الذاتية ديالهم، لأن باش

يمكن للسادة رؤساء الجماعات الترابية يميو المداخيل ديالهم ويكون عندهم، كيف تيقول الدستور، التدبير الحر، خص يكونو متحكمين من A إلى Z في كل ما يتعلق بالمالية الذاتية ديالهم.

وفي هذا الباب، احنا خدامين في وزارة الداخلية لتنزيل الإدارة الجبائية الجهوية والمحلية، ما يبقى يتحكم (ni) وزارة الداخلية (ni) وزارة المالية، يعني حتى واحد، انتوما السادة الرؤساء هم الوحيدين اللي مسؤولين على المالية ديالو، ماكينش حتى واحد كيدخل معهم، حين نتحاسبو معهم نتحاسبو معهم على هاذ الشي اللي عندهم ما نتحاسبو على شي حاجة ماشي ديالهم، باش نكونو متفقين، احنا خدامين وغنخدمو مع بعضنا يد في يد باش نزلو في أقرب الآجال، إن شاء الله، الإدارة الجبائية الجهوية والمحلية، باش السادة الرؤساء يكون عندهم التدبير الحر كيف هو في الدستور، ما يجيش شي واحد يقول لو لا زيد نقص ولا زيد فعل ولا طلع ولا هبط، (ni) وزارة الداخلية (ni) وزارة المالية (ni) حتى واحد، هذا هو الدستور وهذا هو القانون اللي خصو يكون.

وفي نفس الوقت خصنا نفكرو مع بعضنا كيفاش يمكن لنا نميو هذ المداخيل، راه مهمة بزاف عندنا هاذ المداخيل، وباش يتنماو هاذ المداخيل غنرجع لواحد النقطة اللي شرت لها قبيلة، هو المسألة ديال الميثاق اللاتمركز الإداري.

مرة أخرى، كنقول بأن ما يمكنش الجماعات الترابية يتنماو المداخيل ديالها، ما يمكنش الجماعات الترابية يديرو الأدوار ديالها، ما يمكنش يقومو بالعمل اللي هو عمل ديالهم إذا ما كانش اللاتمركز الإداري وإذا ما اعطيناش الاختصاصات اللي عند الجماعات يكونو عندهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مادة مهمة جدا السيد الرئيس.

شكرا.

السؤالان الموواليين حول "النقل الحضري" تجمعهما أيضا وحدة الموضوع، وسنعرضها دفعة واحدة.

البداية، فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "وضعية النقل الحضري بالمدن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد محمد حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا يتمحور حول اشكالية النقل الحضري.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي محمد حنين.

السؤال الثاني موضوعه "تدبير النقل الحضري داخل المدن واستيعاب الأشكال الجديدة منه".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اسمحوا لي قبل طرح السؤال أن أجترئ بعض الثواني لنشكر السيد الوزير، لأنه حتى الناس بدات تمل كاع تمشي من هاذ الجماعات المحلية، وما تبقاش كذا، وعلى الأقل هاذ العرفان تيرد لنا شوية الاعتبار اللي باقي باغي يناضل ويكافح في هاذ الإطار.

شكرا السيد الوزير.

السؤال ديالي يرتبط باستراتيجية النقل الحضري وإمكانية اعتماد هاذ التقنية أو التطبيقات الذكية اللي خالقة إشكال، اللي هي أصبحت اليوم مسألة عالمية، عندنا مشكل المأذونيات، أظن أن المأذونيات في المغرب قامو بالدور ديالهم وأداو الدور ديالهم، الدولة خصها تفكر في آليات جديدة، إما نشريو هاذ المأذونيات وندخلو في أي تدبير حديث ونحلو هاذ الإشكالية، باش يمكن يكون عندنا في 2030 واحد النقل اللي كاين في العالم كله، التطبيقات الذكية وماكاين لا صداع في باب لاكارات، هذا يغوت وهذا يحيح وهذا يدير، بغينا واحد النقل يستجيب لهاذ التحولات وهاذ التظاهرات اللي بغينا نديروها في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالنقل الحضري.

شكرا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيا منها لبناء منظومة تنقلات حديثة وعصرية، تستجيب للتحديات والاكراهات التي يواجهها قطاع التنقلات الحضرية والنقل، تعمل وزارة الداخلية على التطوير المستمر لهاذا القطاع من كل جوانبه، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات أهمها، تمويل المشاريع المهيكلة للنقل كتراموای الرباط والدار البيضاء والحافلات ذات المستوى العالي لخدمات

الدار البيضاء وأكادير، من خلال صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (FART[1])، بشراكة مع الجماعات الترابية المعنية، كما تم إطلاق الدراسات المتعلقة بهذه الحافلات على مستوى مدن: الرباط، مراكش، طنجة وفاس.

بالارتكاز على تقارير التتبع والميداني والدراسات والتشخيصات ومختلف التقارير بخصوص القطاع، وأخذا بعين الاعتبار لكل النواقص والاختلالات التي عرفها هذا المرفق الحيوي، تم وضع برنامجا جديد للنقل الحضري بواسطة الحافلات للفترة 25-29، وتتمثل أهم مبادئ لهذا البرنامج، الذي يشكل قطيعة مع كل التجارب السابقة في الفصل بين وظيفتي الاستثمار والاستغلال والتكفل الشامل بكل مكونات الاستثمار، مع اعتماد أساليب حديثة وعصرية لتتبع العقود، كالمنصات الرقمية.

ويروم هذا البرنامج، توفير خدمات مستدامة وعالية الجودة للمرتفقين، وتبلغ الكلفة الإجمالية للاستثمارات المخصصة لهذا البرنامج 11 مليار درهم، تخص 37 سلطة مفوضة وتهم كافة مكونات التدبير المفوض من اقتناء 3746 حافلة.

اليوم، عندنا إشكالية كبيرة ديال النقل عبر الحافلات داخل المدارات الحضرية، حافلات ممترئة، طريقة العمل ماشي هي هاذيك، هاذ الشي كامل ماشي دالمغرب ديال اليوم، ماشي المغرب اللي بغيناه، لهذا تقرر بأن نسدو هذا الباب ونبداو باب جديد، باب جديد شنو فيه؟

فصل تام بين الاستثمار وبين التسيير، الدولة تقوم بالاستثمار، هي اللي غتشري الطوبيسات ما يبقى يشريهم حتى شي واحد، باش حتى واحد ما يقول لنا يبدا يفتي علينا أشنو خص يتدار، الدولة خصها تشري الطوبيسات وتشري طوبيسات المستوى العالي واللي هي اللي غتكفل بهم، والتسيير غتعطيه لشركات اللي يقدرو يقومو بالتسيير. الهدف منها، أشنو الهدف من هاذ القضية؟

هو أنه اللي ما قدرش، الشركة اللي ما تقدرش تسير تقدر تمشي في حالها في أي وقت، بينما الآن تيكون السيد دار الاستثمار ديالو في الحافلات، حين تتقول له ما خدامش، تيقول لك الحافلات ديالي أش غندير؟ إذن غنسدو على هاذ الباب الباب ونبداو طريق جديدة.

في هذا الإطار بدينا بالمدن الأولى اللي بدينا بها، بدينا بفاس، مراكش، طنجة، تطوان، أكادير وبن سليمان، طلبات العروض خرجو، غيتم فتح الأظرفة فيما يخص الحافلات، كنظن في 15، 16 يناير المقبل، غنشريو 1317 حافلة، لا غيتفتح في 15 مارس إن شاء الله، باش نشريو 1317 حافلة، حاولنا ما أمكن بأن هاذ الحافلات يتم تصنيع أكبر عدد منهم في المغرب، وإذا قدرنا كان أحسن إن شاء الله، بغينا نخلقو واحد المجال ديال فرص العمل في هذا القطاع.

إذن في المحور الأول 1317 حافلة اللي تيخصو هاذ المدن، اللي غيكونو إن شاء الله خدامين قبل ما تم هاذ السنة، واخا ما يكونوش كاملين، أكبر عدد منهم إن شاء الله قبل متم هاذ السنة.

طلبات العروض الثانية غتجي متسلسلة من بعد، الهدف بأن جميع الحافلات هاذ 3000 من هنا لـ 2026 لأن كاين مدن اللي مازال فيهم اليوم شركات اللي يخدمو، ما بغيناش نحبسوهم باش ندوزو، بدينا بآخرين في انتظار أن يوصلو هاذوك لنهاية ديال العقود ديالهم.

إذن هذا تحول محوري في النقل داخل المدن، واللي تنتمناو أنه ينجح إن شاء الله، لأنه على الأقل نعطيو حافلات في المستوى، اليوم كاين حافلات في المستوى في مدينة الدار البيضاء، كاينين في الرباط، ما كينينش في المدن جميعا، مع الأسف، لكن هاذ النوع هاذ المستوى ديال هاذ الحافلات اللي كاينين اليوم في الرباط والدار البيضاء، على الأقل بحال هذا النوع غيتم التعميم ديالهم على جميع المدن المغربية، إن شاء الله.

هذا فيما يخص النقطة النقل الحضري؛ إذن اليوم النقل الحضري تكفلنا به وغنمشيو به للقدام إن شاء الله.

فيما يخص ميدان الطاكسيات، طبعا الإخوان اللي (l'UGTM[2], ils s'intéressent beaucoup à ce sujet)، اليوم حتى هو يمكن لنا نقولو بأن وصلنا لواحد النقطة، أننا خصنا نجلسو ونفكرو أش بغينا نديرو بهاذ النقل عبر مأذونيات وسيارات الأجرة، مشاكل كبيرة وعويصة، مشاكل اجتماعية، مستوى ديال سيارات الأجرة اللي عندنا اليوم، سيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة اللي ما كاينة حتى في موضع في العالم اللي كاينة غير عندنا احنا، كاين إشكاليات كبيرة مطروحة اللي تتحتم علينا اليوم أننا نجلسو ونفكرو مع بعضنا ونلقاو الحلول مع بعضنا، باش يمكن لنا نمشيو للقدام، خصنا نلقاو الحل، لأن ما يمكنش نمشيو بهاذ أسميتو.

اليوم، كاينة التطبيقات الذكية ما يمكنش نجي ندخلوهم، وما يمكنش أننا نديرو بحال اللي ما كينينش، ما يمكنش، لأن الوقت تيلزم علينا أننا ناخذو بعين الاعتبار جميع الإشكالات اللي مطروحة.

وزاره الداخلية راه تتقوم بالدراسات اللازمة، وإن شاء الله في أقرب الآجال، غنجيو ونلقاو حلول مع بعضنا، باش يمكن لنا نطبقو طرق ذكية اللي كتسمح بأن المواطن يمكن لو ياخذ السيارة اللي تيسحقها اليوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

[1] **F**onds d'**A**ccompagnement des **R**éformes du **T**ransport routier urbain et interurbain.

[2] **U**nion **G**énérale des **T**ravailleurs du **M**aroc.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير.

بصراحة، ما خليتينا ما نقولو، واعفيتنا من التعقيب أو الإدلاء بأي إضافات، لأنه الجواب فيه إرادة صادقة، انتوما تتكلمو السيد الوزير، تخلصتو كاع من ذيك الورقة وارتجلتو وأحسنتم صنعا وأنتم تتكلمون على هذا الموضوع اللي هو يؤرق كثير من المرتفقين.

ذاك الشي اللي غادي نقلوه قلتوه، فيما يتعلق بالتشخيص، لكن السبق اللي كان عندكم، السيد الوزير، هو في هاذ البرنامج الجديد، اللي قلتو لنا بأنه غيشكل واحد القطيعة مع ما مضى، احنا تنعرفوك السيد الوزير عندك اللمسة ديالك دائما في حل الأزمة ديال النقل الحضري ملي كنتو قبل ما تكونو وزير الداخلية في الرباط، الأزمة اللي كانت خانقة في القنيطرة، الدار البيضاء وغيرها، وهذا يحسب لكم السيد الوزير.

واليوم أنتوما فاجأتونا بهذا البرنامج الجديد، اللي من خلال العرض ديالكم ليه، فهو جاء دقيقا في بنائه ومرقم وكاينة أجندة، كاينة واحد الجدولة زمنية ديال التنفيذ، وهذا هو اللي جعلنا اليوم تنطمأنو على المستقبل ديال النقل الحضري في بلادنا.

بالإضافة الى ذلك، السيد الوزير، انتوما بينتو لنا الانفتاح ديالكم على جميع الفعاليات باش نحلو الإشكالية ديال سيارات الأجرة في المدار الحضري، وكذلك إيجاد حلول لهاذ النقل عبر التطبيقات الذكية والوسائط الرقمية، وهذا كذلك شيء محمود، السيد الوزير، ونثمنه حق قدره لأنه سيحل واحد العدد ديال الإشكالات.

بقى، السيد الوزير فقط، ونحن نستعد لاحتضان واحد العدد ديال التظاهرات في بلادنا، بغينا أنه تنفتحو وتشوفو تجارب ديال بعض الدول اللي سبقتنا في تنظيم هاذ التظاهرات، باش يكون النقل الحضري واحد الدعامة أساسية لنجاح بلادنا في تنظيم هذه التظاهرات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي محمد حنين.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي الكيحل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الوزير.

الجواب مطمئن من حيث استعادة الدولة للاستثمار، باش ما يبقاش شي واحد يقول لنا هاذو حافلات ديال الخردة وهاذو حافلات ديال كذا، وثم العدالة المجالية لأنه كاين جماعات ومناطق اللي عندها هاذ الإمكانات وكاين جماعات اللي ما عندهاش، وبالتالي التضامن تيفرض هاذ المجال فيما يتعلق بالنقل عبر الحافلات.

لكن بقات واحد العملية أساسية هو ذيك التذكرة المشتركة، اليوم التظاهرات الدولية تمشي تتاخذ تذكرة وحدة، وهذا غيكون في العملية ديال التسيير أساسي، والربط حتى ديال القطار، بعض الدول تمشي تتاخذ البطاقة ديال القطار معها الحافلة، معها الترامواي معها الباسواي معها واحد العدد من الأمور، هذا شيء مهم وأساسي.

ثم بعض السلوكات التقليدية، عندنا مشكل دابا ملي تتنزل من محطة القطار باش تاخذ سيارة أجرة، ماشي أنت كزبون اللي تختار، أنه صاحب سيارة الأجرة هو اللي تيختار فين غيمشي، بينما في الدنيا كلها حتى تتركب عاد تتقول لو فين غتديني، لا غادي لبنجدية، لا أنا غادي لدرب السلطان، غادي لكذا، وهاذ السلوكات إيلا جاو عندنا ناس أجانب في تظاهرات هذا ماشي عادية وماشي طبيعية، خصها أنه نرجعو الأمور، القانون خص يعتمد، السيارة تتركب فيها أنت تتختار الوجهة ديالك.

وبالتالي، هذا موضوع فيه مشكل، كاينة الإرادة، كاين مشكل غير ديال الأجندة الزمنية، ما بقى لناش بزاف على 2030 باش إيلا حلينا غيرهاذ المشكل ديال المأذونيات في هذاك، غنكونو درنا واحد العمل مهم لمصلحة المغرب، لأن كل زمان عندو نمط ديالو الاقتصادي.

تنظن هاذ موضوع المأذونيات احنا مع هاذ الناس، مع المصالح ديالهم، مع أننا يتنصفو، ولكن مع أنه الاقتصاد يدخل في التطور اللي عرفو العالم، باش ما يمكنشاي الإنسان ما يكونش مطمئن.

الآن أنا باش نسافر لشي دولة تناخذ طيارة والسيارة اللي غتوصلني وكلشي، تنعرف راسي غنوصل للمحل ديالي وأنا باقي ما قلعتش، ما يكونش عندي واحد نقدر نوقف، كاين اللي تيوقف دابا في بعض المحطات ديال القطار ساعة إلا ربع، ساعة إلا ربع تنقول ما نديوش السيارات وما تيقدرش يلقى السيارة ديال الأجرة اللي توصلو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشكر السيد الوزير على هذه.. لا رد؟

ما كاينش الرد.

شكرا السيد الوزير المحترم على مساهمتكم القيمة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وموضوعه "الهيئات الثلاثية التركيبة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشكل الحوار الموضوعاتي أساسا لضمان مشاركة فعالة لأطراف العلاقة الإنتاجية في وضع السياسات العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية وأنسنة العلاقات المهنية، وبالتالي لا يمكن تصور دولة الحق والقانون دون مأسسة دستورية وقانونية وسياسية للحوار الموضوعاتي بمختلف آلياته ومؤسساته ومجالاته.

وقد نصت مدونة الشغل على أربع هيئات تمثيلية، ثلاثية الأطراف، تضم ممثلين عن النقابات الأكثر تمثيلية وعن الباطرونا وعن الوزارة الوصية، فضلا على لجنة المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق المعايير الدولية، وهذه الهيئات ممثلة في المجلس الأعلى لإنعاش الشغل، وفقا للمادة 523 من مدونة الشغل، والذي يعهد إليه بتنسيق سياسة الحكومة في مجال التشغيل وتدبير سوق الشغل وإعداد تقرير سنوي حول آفاق التشغيل؛

ثانيا، مجلس المفاوضة الجماعية: المحدث من أجل دعم النهوض بالمفاوضات الجماعية والتشجيع على إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، علما أن آخر دورة، السيد الوزير، كانت له في دجنبر 2020؛

ثالثا، مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية: المتخصص في تدارس واقتراح الحلول والنهوض بثقافة الوقاية من الأخطار المهنية وتعزيز حكامة نظام السلامة والصحة المهنية، حيث تزهق أرواح آلاف العمال نتيجة حوادث الشغل والأمراض المهنية، وآخر مثال على ذلك، السيد الوزير، هي فاجعة سد المختار السوسي بتارودانت التي ذهب ضحيتها خمسة دالعمال، الله يرحمهم، علما أن المراسيم الثلاثة بشأن هذه الهيئات المذكورة قد صدرت منذ بداية 2020.

وبناء على ذلك، طلب منا تجديد عضويتنا في هاذ المجلس، وقد تم نشر أسماء هاذ الأعضاء في الجريدة الرسمية، دون أن يستدعون لأي اجتماع.

رابعا، اللجنة المكلفة بتتبع التطبيق السليم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالتشغيل المؤقت: المنصوص عليها في المادة 496 لمدونة الشغل، ومهمتها الوقوف على أنماط التشغيل المؤقت في جوانبه التشريعية والاجتماعية.

لذلك نسائلكم السيد الوزير: لماذا هاذ الآليات التمثيلية معطلة وغير مفعلة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للجواب على السؤال.

شكرا، تفضلوا.

السيد يونس السكوري وبحسو وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا الآليات التشاورية هي آليات مهمة، وهي آليات داخلة فإطار الديمقراطية التشاركية والتواجد ديال مختلف التمثيلات، لاسيما الشركاء الاجتماعيين هو أساسي، لأن هي مواضيع لا تحق فيها الحقوق إلا بسماع جميع الأصوات، وهي لما تدارت فالفلسفة كلها ديال المنظومة ديال الشغل وديال التشغيل بجوج، تدارت ماشي فقط تعالج إشكاليات مطروحة، آنية وذاتية، ولكن تدارت كذلك من أجل تطوير رؤية استشرافية للمستقبل، والرؤية الاستشرافية للمستقبل مثلا ملي تنهضرو على الصحة والسلامة، ولا ملي تنهضرو على المجلس الأعلى ديال التشغيل ولا ملي تنهضرو على هاذ المؤسسات هاذو بأربعة.

الجديد في الأمر هو أنه اليوم الحكومة قطعت واحد الشوط فالتفكير فالآليات الجديدة اللي بغات حتى هي تقترحها كجزء من القوة الاقتراحية، باش هاذ المؤسسات هاذو ملي تجتمع يكون عندها واحد المضمون.

أولا، بالنسبة لمجلس المفاوضة الجماعية: كيف ما كتعرفو، احنا وقعنا فالاتفاق الاجتماعي ديال 2022 ضرورة تشجيع المفاوضات الجماعية، وبموجب ذاك الاتفاق أحدثنا جائزة ديال المفاوضة الجماعية، بطبيعة الحال هي ماشي كافية كإجراء، وعندنا تأخر فالعدد ديال الاتفاقيات ديال الشغل الجماعية، لأن التشجيعات اللي عندنا غير كافية، لا للمقاولة ولا للجهة اللي غادي تمكن تسهر عليها فالنقابة، وبالتالي هاذ الموضوع هذا غيحظى بالأهمية، وهاذ المجلس غادي يتعقد فهاذ السنة، إن شاء الله.

ثانيا، مجلس طب الشغل والوقاية من الأمراض المهنية: كتعرفو أن الاستراتيجية ديالنا فهاذ المجال فعلا خصها تخرج للوجود، وهي من أولى الأولويات الجديدة اللي عندنا فهاذ السنة، وحتى هو كذلك سوف يعقد، درنا واحد العمل مهم عبر المعهد الوطني لظروف العمل ديال (INCVT[3])، وعندنا اليوم واحد البنية اللي يمكن لنا نقترحوها بالإضافة لما تقترحونها.

عندنا المجلس الأعلى للتشغيل، كتعرفو أن السيد رئيس الحكومة جمع اللجنة البين الوزارية اللي كتخدم على الاشكالية ديال التشغيل، واللي جابت واحد الاقتراحات واللي غادي تخرج يعني كمقترحات عملية فالأيام القليلة المقبلة، وغادي نكونو بطبيعة الحال أنه هذا هو يمكن أول مجلس غادي يجتمع، لأن خصنا الرأي ديالكم فهاذ التشغيل هذا اللي بغينا ندفعوه، خصوصا بالنسبة لغير حاملي الشواهد وفالعالم القروي وفواحد العدد.. هو تثبيت

[3] **I**nstitut **N**ational des **C**onditions de **V**ie au **T**ravail.

التشغيل، اللي باش ما نضيعوهش، خصنا الرأي ديالكم، والحمد لله فيما تنتشاورو أو تنشاركو مع النقابات كيكون عندنا واحد الآراء ايجابية جدا، وآخرهم هو اللجنة الثلاثية اللي كتبع التطبيق السليم للمقتضيات القانونية، غنتكلمو فيها كذلك باش توجد لنا المشروع الجديد ديال إصلاح مدونة الشغل، كما تم الاتفاق عليه فالاتفاق الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

فيما تبقى من الوقت للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

أظن السيد الوزير أخذتم الوقت الكافي فهاذ الحكومة لتفعيل هاذ الهيئات.

هاذ الحكومة النهار اللي جات عمرها ما دعات لأي اجتماع من هاذ الاجتماعات، علما أنه يتعين عليها، بعض هذه الهيئات، عقد دورتين في السنة على الأقل بدعوة من رئاستها الممثلة في الوزارة الوصية، مع الإشارة إلى أنها كانت تشتغل من قبل باستمرار، ومسؤولية تعطيل هاذ العمل السيد الوزير، يعود لهاذ الوزارة.

كذلك، السيد الوزير، للأسف الشديد، عوض الانكباب على تفعيل هاذ الآليات البالغة الأهمية في وضع السياسات العمومية ذات الصلة بعالم الشغل، اختارت الوزارة الانكباب على أمور أخرى للأسف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤالان الموواليان حول اليد العاملة المغربية بالخارج، تجمعها وحدة الموضوع وسنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية وموضوعه "الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمواكبة حركية اليد العاملة المغربية بالخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمواكبة حركية اليد العاملة المغربية بالخارج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "مواكبة وحماية حقوق اليد العاملة التي تبرم عقود اشتغال للعمل بالخارج".

تفضلي السيدة المستشارة من الفريق الاتحاد العام للشغالين.

شكرا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال عن مواكبة وحماية حقوق اليد العاملة التي تبرم عقود الاشتغال للعمل بالخارج نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير للإجابة على السؤالين.

شكرا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

هاذو المواضيع اللي حتى هوما انكبت الوزارة باش تحاول تعالجهم، لأن مواضيع عندها استعجالية، ولكن تنشكر السيدة المستشارة على السؤال ديالها.

جوابا على السؤال ديال السيدة والسيد المستشارين المحترمين، القضية ديال مواكبة الحركية العمالية ديال المغرب خارج أرض الوطن هي مسألة أساسية، علاش؟

لأن المنطلق ديالها أولا هو منطلق حقوقي قبل ما يكون منطلق اقتصادي، ملي كيمشي واحد الإنسان كان سيدة أو سيد للخارج، أول حاجة خصنا نضمنو على أن الحقوق ديالو فهاذيك البلاد ما تكونش مهضومة، باش تكون الحقوق ديالو فهاذيك البلاد ماشي مهضومة، أولا خصنا واحد المدخل قانوني.

إذن احنا كنشوفو فذوك البروتوكولات اللي عندنا، راه عندنا أكثر من 12 بروتوكول واتفاقية موقعة مع هاذ البلدان، تنشترطو فيها أن هاذ المواطنات والمواطنين دياولنا فهاذيك الدول ما يمكنشاي يخدمو بشروط أقل من الشروط اللي كيستافدو منها وكيتمتعو منها المواطنات والمواطنين ديال هذوك البلدان، هذه الحاجة الأولى.

إذن العمل اللي درنا هو البلدان اللي ما عندناش معهم هاذ الاتفاقيات خدمنا معهم، وأهمها مثلا البلاد ديال البرتغال، مؤخرا مع وزارة الخارجية تنديرو هاذ العمل.

ثانيا، كنشترطو على أنه خص يكون واحد (vis-à-vis)، بمعنى احنا عندنا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ولكن تما خصنا نتكلمو مع الوكالة المماثلة، علاش؟

باش كنديرو التتبع ديال المسار ديال العمل ديال هاذ الناس، باش ملي تيوقع شي مشكل تتكون شي شكاية تنلقاو مع من نتكلمو، ما تنتكلموش مباشرة مع القطاع الخاص اللي تيوظف فهاذيك البلاد، وقعو بعض الاشكاليات والحمد لله تحلو، راه وصلنا اليوم لأكثر من 40 ألف ديال الناس اللي تيمشيو موزعين خصوصا ما بين المملكة الاسبانية والجمهورية الفرنسية، بالإضافة لواحد العدد ديال الناس في عدد من الدول فالخليج، وكاين عندنا طلبات كثيرة من ألمانيا ومن كندا ومن دول أخرى.

وهاذ العمل اللي قمنا به هو اللي أعطى على أنه مثلا جميع النساء العاملات الموسميات اللي تيمشيو مثلا لإسبانيا برسم سنة 2024، كلهم تصرحو فالضمان الاجتماعي ديال هاذيك البلاد، وحرصنا على أنه الأجرة ديالهم تكون مناسبة أو موازية للأجرة اللي تتخلص.

ثالثا، كاين إجراءات أساسية على المستوى اللوجيستيكي، لأن هاذ الناس هاذو ملي تيبغيو يخدمو راه تيجيو ذوك المشغلين، واحنا فالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات كنديرو واحد العمل كبير جدا على سائر التراب الوطني، راه كتكون واحد القافلة كتمشي لجميع الوكالات، راه تقريبا 90 وكالة ديال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، باش هذوك الناس تيتم الانتقاء ديالهم الأولي، ولكن ها هوما تم الانتقاء ديالهم الأولي، راه باش تصاوب الفيزا وباش تشوف ذوك الوثائق باش الناس ما يتعذبوشاي.

وثانيا، النقل ديالهم (le transport) يعني تيكون واحد النقل تيمشي بواحد الشكل جماعي فواحد الظروف معينة، باش الناس ما يتسناوشاي فالميناء وباش ملي يوصلو يكون النقل ديالهم موجود، وباش ملي يوصلو لهاذيك البلاصة خصوصا ملي تتكون هاذيك الهجرة يعني دائرية، (circulaire)، يعني تيمشيو لـ 6 شهور أو 9 شهور أو 3 شهور وتيعاودو يرجعو.

وطرحنا على راسنا السؤال، وهاذي من الأمور اللي عالجناها فهاذ السنتين، هاذ الناس ما يمكنشاي كل عام يجيو ويبقاو يطلبو ذاك الفيزا، خصوصا اللي عندهم الهجرة الدائرية، فمع المملكة الاسبانية، مثلا درنا واحد البرنامج الجديد وعالجنا الاشكاليات وولاو تياخذو فيها أربع سنين، حيت تيعاودو يمشيو، كنلقى واحد العاملة كتمشي هذا العام وتعاود تمشي العام الجاي، كيتسماو (les répétiteurs) كيعاودو يرجعو.

إذن حاولنا نسهلو الاجراءات، حاولنا نحافظو على الحقوق، وحاولنا كذلك أننا نكونو فالمستوى ديال يعني، هاذ التنقل كيتم فواحد الظروف طبيعية وعادية باش المواطنات والمواطنين ديالنا ملي كيمشيو.

بقى دابا ملي كيرجعو، ملي تيرجعو احنا كنحاولو نقنعو الشركاء ديالنا على أن الاستثمار المتبادل عندنا ما خصوش يكون فقط فعملية الانتقال إلى البلد اللي غادي يخدمو فيه، كذلك ملي غيرجعو فهاذيك الفترة الزمنية مثلا إيلا غيخدمو ست شهور، غادي يرجعو غيبقاو هنا 6 شهور، أولا إيلا غيخدمو 3 شهور، غيرجعو غيبقاو هنا 3 شهور، إذن هاذيك 3 شهور خصهم يديرو واحد المشروع باش يستمرو فواحد العمل.

درنا واحد البرنامج مهم نموذجي سميتو "وافرة"، راه استقبلت السيدة الوزيرة الاسبانية الأسبوع الماضي وشفنا ووقفنا عن كثب، عندنا واحد العدد ديال النساء العاملات، خصوصا فالمنطقة ديال الغرب، فعدد ديال المشاريع، وذاك الشي أعطى النتيجة ديالو، العدد مازال قليل، وعليها تنقنعو الشركاء ديالنا أنه ضروري يكون الاستثمار كذلك في هاذ المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السي سماعيل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في ظل الأوضاع المعيشية الهشة اللي كيعاني منها المواطن المغربي، وخاصة الشباب من البطالة وضعف فرص الشغل وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، كيضطر العديد من ولادنا وبناتنا للمغامرة بحياتهم عبر قوارب الموت إلى الديار الأوروبية، أملا باش يحسنو الأوضاع ديالهم، إلا أنهم كيتصدمو بالواقع المر ومشاكل كثيرة، منها التشرد والمباتة فالزناقي، لا عوين لا رحيم، وهاذ الشي كنشوفوه كل نهار فمواقع التواصل الاجتماعي.

السيد الوزير،

كاينين أيضا عاملات موسميات اللي خلاو ولادهم وعائلاتهم وهاجرو باش يخدمو فالحقول الفلاحية، لكن للأسف كيتعرضو لأبشع أنواع الاستغلال والتضييق، اللي تيوصل فبعض الأحيان للاستغلال الجنسي، في غفلة من قنصلياتنا وسفاراتنا، وتيلقاو راسهم وحيدات في مواجهة المجهول، ولا هوما ماشي مغاربة؟ وماشي خوتنا؟

السيد الوزير،

لو كان الحكومة وفرت فرص الشغل لهاذ الناس هاذو وضاعفتو الجهود، كاع ما نوصلو لهاذ المهزلة هاذي، وفاش يجيو فالصيف تقولو لهم على السلامة، قولو لهم على سلامتكم من الاستغلال والتضييق.

السيد الوزير،

على سلامتهم هي فاش يكونو محتاجينكم يلقاوكم فجنبهم، وديرو يديكم فيديهم وتنسقو مع السفارات والقنصليات لتقديم الدعم والمساعدة لهم، على

سلامتهم هي تنظمو ملتقيات ومؤتمرات كتجمع بين المهاجرين ووطنهم الأم للبحث في الاحتياجات ديالهم والتطلعات ديالهم، وضمنو لهم الكرامة في شكلها الكامل وتوفرو لهم منصات رقمية لتسهيل التواصل للاستفسار عن حقوقهم ومشاكلهم والحصول على استشارات قانونية أو مهنية وإعادة الإدماج فاش يرجعو.

وفي الأخير، أتمنى من حكومتكم أن تطبق بكل جدية توجيهات وتوصيات جلالة الملك نصره الله وأيده، الذي يحرص دائما في خطاباته السامية على العناية بمصالح المهاجرين وتطوير آليات دعمهم على جميع الأصعدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، للا سليمة، تفضلوا.

السيدة المستشارة عفوا، تفضلي آللا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون، السيد الوزير، أن بلادنا في إطار التحديات التي يفرضها قطاع التشغيل، عملت على إبرام العديد من الاتفاقيات مع بلدان أجنبية من أجل فتح أسواق العمل الخارجية أمام العمالة المغربية، وذلك في إطار جهودها للحد من البطالة، خاصة بين الشباب، لتوفير فرص عمل لائقة.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية مجهودات وزارتكم المبذولة من أجل تيسير فرص العمل بالخارج وتوسيع مجالات التعاون مع الأسواق الخارجية لتوفير فرص شغل مناسبة للشباب، وكذا ما تقومون به من إجراءات وتدابير تروم حماية حقوق العمال المغاربة بالخارج والارتقاء بأوضاعهم وتعزيز سبل مساهمتهم في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم المقتضيات الواردة في القانون رقم 95.99 المتعلق بمدونة الشغل المنظمة لتشغيل الأجراء المغاربة بالخارج والوساطة في التشغيل ورغم الاتفاقيات المتعلقة باليد العاملة المبرمة مع دول أجنبية والمجهودات المبذولة من أجل حماية حقوق العمال المغاربة بالخارج، إلا أن هناك العديد من العمال في بلدان المهجر يتعرضون لمختلف صور التعسف والاستغلال من طرف بعض وكالات التشغيل وأرباب العمل.

وأمام هذا الوضع، ندعوكم السيد الوزير، إلى بذل المزيد من الجهود لحماية كرامة وحقوق الأجراء المغاربة المتوجهين إلى الخارج، وتشديد المراقبة على الوكالات العاملة في مجال الوساطة في التشغيل على الصعيد الدولي، من أجل تجويد حكامتها بما يضمن حقوق هؤلاء العمال من أي انتهاك أو استغلال، وتطبيق مقتضيات مدونة الشغل وما تنص عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 بشكل وكالة الاستخدام الخاصة.

كما ندعوكم أيضا، وخاصة مع اقتراب انطلاق الرحلات الموسمية للعاملات للاشتغال بالحقول الزراعية بالخارج إلى وضع آلية لمواكبة ومتابعة ظروف اشتغالهن طيلة الموسم الفلاحي، لتجاوز الاختلالات التي طالتهن في السنوات السابقة، وتكثيف الجهود لتحسين ظروف اشتغالهن، بما يحفظ كرامتهن ويصون حقوقهن.

هذا، ونود لفت انتباهكم السيد الوزير، إلى خطورة التفشي الكبير لمكاتب التشغيل الوهمية على صفحات التواصل الاجتماعي، وما تمثله من تهديد لمستقبل الكثير من طالبي الشغل، فرغم تنظيم مدونة الشغل لعملية الوساطة لحماية الأجراء من التواجد غير القانوني لبعض الوكالات الناشطة في مجال التوظيف بالخارج، إلا أن ذلك لم يمنع من مواصلة هذه الوكالات الوهمية لنشاطها غير المشروع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة زيداني السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار.

السيدة المستشارة،

يعني كاين جوج ديال الحوايج، الناس اللي تيمشيو فواحد الإطار منظم عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات غير معنيين بهاذ الملاحظات اللي طرحتوهم اليوم.

عبد ربه في اتصال مباشر مع وزير الداخلية، ديال اسبانيا مثلا، مع السيد وزير الداخلية ديالنا مع المصالح ديالنا القنصلية، مع السفارة ديالنا، مع وزارة الخارجية ديالهم، مع وزارة التشغيل ديالهم، وفهاذ المدة دالانتداب الحكومي ما كان حتى شي إشكال نهائيا.

كانو بعض الإشاعات فواحد الحالة معينة السنة الماضية وتحققنا أنها لم تكن صحيحة، يمكن أن يحدث أنه شي واحد يمكن يمشي لشي بلاد فواحد الإطار واحد آخر، غير منظم ويقدر يكون غير قانوني، كيصعاب يكون التتبع ديال هاذ الحالات، ورغم ذلك كتكون الاجراءات فور علمنا بها.

هاذ القضية ديال هضم الحقوق، وهاذ الشي بعدا راه ما بقشاي، خصوصا بالنسبة للجارة الاسبانية اللي عندنا معها واحد العدد ديال العاملات كيوصلو اليوم لـ 17 ألف، وقلت لكم 100% اللي تقيدو راه اخذاو الضمان الاجتماعي ديالهم، والتتبع كيكون وربما المرة الجاية غادي نستدعيوكم كلجنة برلمانية تحضرو

وتشوفو هاذ الناس وتذاكرو معهم، باش حتى أنتوما تيقنو من هاذ العملية هاذي.

ولكن هذا لا يعفينا جميعا، كيف ما قلتو وكان عندكم الحق أنه نبقاو ديما على يقظة باش نتبعو الأحوال ديال المواطنات والمواطنين ديالنا، تنفيذا للتعليمات ديال سيدنا الله ينصرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الرابع موضوعه "تطوير مجال التكوين المهني بما يضمن تحسين قابلية التشغيل". الكلمة للسيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

التكوين المهني يساهم بمختلف تشعباته في مسيرة التنمية الاقتصادية والاقلاع الصناعي، الذي تراهن عليه بلادنا لخلق الثروة.

نسائلكم السيد الوزير، عما قامت به الوزارة في هذا الباب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد المستشار المحترم كنشكركم كذلك على السؤال.

المنظومة ديال التكوين المهني هي منظومة مهمة جدا، وإيلا ما واكباتش سيرورة الاقتصاد الوطني راه ما يمكنلناشاي نديرو الإدماج المهني كيف ما بغينا، غتكون إن شاء الله، عدد من الاجراءات الجديدة اللي غتاخذها الحكومة فالأيام القليلة المقبلة، ويمكن نرجعو للمساءلة فهذا المجال.

بالنسبة لما تم إنجازه على أرض الواقع:

أولا، كاين واحد المشروع كبير أشرف عليه سيدنا الله ينصرو، ديال مدن المهن والكفاءات، استكملنا عدد مهم من المدن والمهن والكفاءات وانطلقت الدراسة بها، بعد الإذن المولوي السامي، وإجمالا جميع مدن المهن والكفاءات حتى اللي كانت مازال ما كملاتش غادي تبدا السنة المقبلة، بقدرة إجمالية تقارب 34 ألف ديال المقاعد البيداغوجية.

ثانيا، درنا عدد مهم ديال المعاهد، ما يسمى بالتدبير المفوض 14 في عدد من القطاعات بشراكة مع المهنيين، كنقدمو لهم واحد الدعم وغادي يطلقو واحد المعاهد جديدة، خصوصا فمجال البناء، مجال الماء ومجال النجاعة الطاقية، وهاذ الشي ما تيكونشاي غير فالمحور ديال الدار البيضاء، طنجة، هاذ الشي كاين فالشرق وكاين ففاس وفمكناس وفي الجنوب، باش تكون عندنا واحد التغطية، بما فيها طرفاية، باش كيكون عندنا واحد التغطية مهمة.

ثالثا، عاودنا شفنا الشعب، راه شي 300 ديال الشعب تقريبا اللي عاودناها إجماليا، يعني نهائيا كله، باش تكون كتوازي يعني المتطلبات.

رابعا، كان عندنا واحد الاشكاليات هذوك (les bourses) تيوصلو معطلين للشباب ديالنا، وراه اتخذنا واحد الإجراء غادي يتفعل إبتداء من هاذ السنة هاذي، باش غادي نغيرو نهائيا المسطرة ديال المنح، باش يقدرو الناس يتوصلو بالمنح ديالهم فالوقت، خدمنا عليها ووجدنا لها النظام المعلوماتي ديالها والشراكة ديالها الجديدة، وإن شاء الله بإذن الله، غتدخل هاذ السنة هاذي حيز التنفيذ.

وأخيرا، القضية الأساسية والمهمة، هي كاين واحد العدد ديال الناس في التكوين المهني اللي ما عندهمش فالحقيقة واحد الديبلوم، اللي انقطعو على الدراسة، اللي خرجو، اللي عندهم 15 عام و16 عام و17 عام و18 عام، هاذو راه وجدات لهم الحكومة واحد البرنامج خاص ديال ما يسمى بالتدرج المهني، اللي يمكن لي نفصل به إيلا جات على خاطركم من بعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

للتعقيب السي الانصاري، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة الإضافية واللي أعطت الاستراتيجية ديال الوزارة ديالكم فهاذ القطاع.

كما كتعرفو الأهمية ديال قطاع التكوين المهني بالنسبة للتعليم فبلادنا، فعندو أهمية قصوى، ونزولا عند التوجيهات الملكية ديال سيدنا لإنشاء هاذ المدن ديال الكفاءات والمهن، فهو مبادرة متميزة، واللي تنتظرو الأكل ديالها، إن شاء الله، في القادم من السنوات.

واحنا كفريق استقلالي وكبرلمانيين الدور ديالنا أيضا أننا نشاركو بطريقة ايجابية فالعمل ديال الحكومة، أولا أريد أن أنوه بالعمل ديال السيد الوزير فهذا القطاع هذا، وبالأسلوب الراقي والسلس ديالو فمعالجة المواضيع اللي تيشرف عليها.

وفيما يخص هاذ الدور ديالنا أيضا أننا نبهو لبعض النواقص، بعض المرات ولا بعض الإشكالات التي تعترض القطاعات، ومن ضمنها 2 نقط، أنا بغيت

نختصرها فجوج نقط:

النقطة الأولى: كما كتعرفو السيد الوزير، هناك واحد مساهمات شهرية لكل المقاولات الوطنية فيما يخص التكوين المهني في الضمان الاجتماعي، التي يستخلصها للضمان الاجتماعي.

السؤال هو السيد الوزير، هو أنه هاذ الأموال الطائلة التي تستخلص من المقاولات لا توجه كليا للدعم ديال المقاولات فيما يخص التكوين المهني، فيها نسبة بسيطة اللي كتمشي لهذا، وفيها نسبة مهمة جدا تمشي للميزانية ديال التكوين المهني، فالأجدر أن نوسع من حجم هاذ المساهمات الموجهة للدعم ديال التكوين المهني فالمقاولات، هذا من جهة.

من جهة ثانية، مدن الكفاءات والمهن، صراحة جات لسد واحد الخصاص مهم بالنسبة للتشغيل، لأنه عندنا المشكل ديال (l'adéquation formation - emploi) ما بين الشغل.

وأنا كنوه بالعمل اللي تيقومو به (les instituts des ISTA[4]) على المستوى الوطني واللي الخريجين ديالهم في غالب الأحيان تيكون أحسن من الخريجين ديال الجامعات ديالنا، اللي تيتلقاو واحد التكوين عندو علاقة مباشرة مع العمل وتيكونو فاعلين ناجعين فالعمل ديالهم عند المقاولات.

إذن بغيت نوجه بالنسبة، السيد الوزير، بالنسبة لجهة درعة- تافيلالت، عندنا قطاع مهم جدا فالاقتصاد الجهوي، هو قطاع المعادن، وهناك خصاص محمول فهاذ الميدان، لأنه الشركات والصناع المنجميين ما تيلقاوش الكفاءات المطلوبة حتى من أدنى المستويات، فما بالك بـ (l'agent de maitrise) ولا (l'agent technique) ولا المهندسين، فلابد أنه هاذ مدينة المهن والكفاءات فالجهات كجهة درعة- تافيلالت أنه توجه التكوين البيداغوجي ديالها فهاذ المنصب باش يتوجه لهاذ القطاعات اللي عندها واحد الحضور وازن فالاقتصاد الجهوي، كالمعادن والسياحة.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

للرد عن التعقيب، السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد المستشار المحترم،

تنشكرك على الكلمات ديالك وعلى يعني الشهادة ديالك التي نعتز بها، وكذلك على الحث ديالك لنا باش العمل يزيد يتطور فالحكومة.

بالنسبة للجهة ديالكم هي جهة مهمة، وفعلا الحكومة اخذات واحد القرار وصوتنا عليه أو صوتو عليه فمشروع قانون المالية، اللي ولا دابا قانون المالية، ديال الرفع من العدد ديال المتدربين والمتدربات في مجال التدرج المهني (l'apprentissage) من 20 ألف لـ 100 ألف في السنة، ابتداء من سنة 2025.

هاذو هوما الناس اللي كندويو عليهم، وكاين واحد التمويل غادي يمشي للمقاولات اللي غادي تدير مراكز ديال التدرج المهني فوسط منها، باش هاذ الناس تيقراو وتيتخلصو وتيتعلمو، كنهضر على التدرج المهني اللي كاين فوسط المقاولات، والرسالة ديالك راه واضحة بالنسبة لمدن المهن والكفاءات وراه اخذينا التدابير اللازمة في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "ارتفاع نسبة البطالة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي.

تفضلوا السي السباعي السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عن أرقام البطالة المقلقة والحلول المحدودة، فما هي التدابير العملية للحكومة للخروج من هذه الوضعية الصعبة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم، للجواب تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق المحترم.

فعلا، البطالة هي يعني ظاهرة تقلقنا جميعا، والحكومة خدمات منذ تقريبا خمس أشهر، واقترحت فمشروع قانون المالية تدابير مهمة بقيمة ديال 14 مليار ديال الدرهم، فيها ثلاثة دالأجزاء، فيها جزء يتعلق بتحسين المنظومة ديال الوساطة عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، اللي اليوم ما تتستطاعش أنها تكلف بجميع الباحثين عن العمل.

ثانيا، اخذينا قرار باش نهتمو كذلك بالمخزون اللي عندنا ديال الباحثين عن العمل غير الحاصلين على شهادات، لأن مليون و600 ألف تقريبا هوما العدد دالعاطلين، ولكن 900 ألف من هاذ عدد العاطلين 910.000

[4] **I**nstitut **S**pécialisé de **T**echnologie **A**ppliquée.

بالضبط، ما عندهم حتى شي ديبلوم.

وبالتالي، فيصعب أننا نديرو واحد السياسة بحال اللي كان قبل وما فيها حتى شي إجراء لهاذ الشريحة هاذي، والجديد هو غيكون إجراء مهم، وراه القيمة ديالو تقريبا مليار ديال الدرهم، غادي يجي في الأيام القليلة المقبلة، وليس الأسابيع القليلة المقبلة.

ثالثا، عندنا الاهتمام بالمقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، لأن هي كتشغل 75% ديال الناس اللي كاينين، وهي اللي معول عليها باش ترفع نسبة التشغيل وباش تحافظ على نسبة التشغيل، وماكان حتى شي إجراء فالسياسات الحكومية السابقة اللي كانت عندنا متجه خصيصا لهاذ المقاولات هاذي، وغادي تكون تقريبا يعني فذاك 12 مليار ديال الدرهم اللي موجهة للاستثمار جزء مهم موجه لهاذ المقاولات.

بالإضافة إلى مليار ديال الدرهم غيتوجه للعالم الفلاحي مباشرة من أجل استقرار الساكنة فالعالم القروي، خصوصا عبر يعني اللي كتربي المواشي، وكتعرفو الناس كتبيع البهائم ديالها وكتهاجر، باش نعاونوهم يقدرو يحافظو على لكسيبة ديالهم ويقدرو يحافظو على ذيك مناصب الشغل اللي متعلقة بهاذ النشاط هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الرئيس المحترم للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع جوابك، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

السيد الوزير المحترم،

مما لا شك فيه أن وضعية سوق الشغل ببلادنا هي وضعية مقلقة، فقد كشفت نتائج وأرقام الإحصاء العام للسكان والسكنى، الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا عن ارتفاع معول وصارخ في معدل البطالة بالمغرب، إذ بلغ 21.3% مع تسجيل تفاوتات مجالية وجهوية في معدلات البطالة، حيث وصل أعلى معدل جهوي إلى 31.5%، وهي أرقام تؤكد العجز عن إبداع حلول لإشكالية البطالة وتسائل السياسات العمومية المنتهجة في مجال التشغيل.

السيد الوزير،

جبتو واحد العدد ديال المعطيات واحنا كنشكركم عليها، يعني 14 مليار اللي هي مخصصة فالميزانية ديال 2025 هي ميزانية فعلا احنا بغيناها توصل لهاذ الناس اللي هوما عاجزين على العمل، وبغيناكم تشغلو بها واحد.. لأن فالحقيقة كوفيد ضيع علينا تقريبا واحد 3 ملايين ديال فرص الشغل، جا الجفاف تقريبا غير فالعالم القروي بوحدو، راه ضعنا فواحد 200 ألف منصب شغل فالعالم القروي، هذا كلها هي أرقام، السيد الوزير، احنا بغيناكم تخدمو عليها وبغينا هاذ الناس.

احنا فعلا، احنا ماشي ضد هاذ الناس، لأن واحد العدد وكان بالخصوص العالم القروي، السيد الوزير، راه الناس ما بقات ما تدير، لأن كان هذاك الشي ديال الانعاش الوطني وواحد العدد ديال المسائل "فرصة" كذلك و"أوراش"، راه كانت كتشغل لنا واحد العدد ديال اليد العاملة وكتخليها مستقرة فالبلاد ديالها، اليوم الانسان ما تيلقى ما كيدير حتى ذوك البهيمات اللي عندو تيبيعهم، ويمشي يدير كروسة ويجلس فالشارع، هذا هو المشكل اللي عندنا احنا بغينا نحاربوه، السيد الوزير، ومعكم أنتوما لأن الوعود ديال الحكومة ككل باش تخلق مليون منصب شغل.

احنا بغيناكم توصلو لهذا العدد، بغينا حتى احنا نشجعكم باش توصلو لهاذ العدد، ولهذا هاذ 14 مليار ديال الدرهم اللي جات فالميزانية بغيناكم تشجعو بها العاطلين عن العمل وتكونو بها واحد العدد، لأن كان واحد العدد ديال المناطق اللي كيخرجو لهم هذاك التكوينات، ذوك التكاوين المتنقلة وكتخرج للجماعات واللي ما تيعرفش شي حرفة كيتعلم لها.

ولهذا احنا تنرغبكم، السيد الوزير، تمشيو معنا فهاذ الطرح، لأن البطالة راه هوالاجرام، وهو واحد العدد ديال المسائل اللي غادي تولي فيه الدولة، لأن إيلا كان الإنسان عاطل على العمل راه كتعرف كلشي أشنو اللي غادي يدير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وتنحيي كذلك الروح الايجابية والاقتراحية ديالكم وديال الفريق ديال الحركة الشعبية، بغيت نقول على أنه بالنسبة لنا التشخيص ديال البطالة، كيف ما قلت لكم، فيه بعض المستجدات، المستجد الأول هو العالم القروي، المستجد الثاني هو غير حاملي للشهادات، يعني الناس اللي ما عندهم حتى شي أمل عن طريق الديبلوم ديالهم أنهم يقدرو يلقاو واحد الخدمة، لأن ما عندهومش هذاك الديبلوم.

كان لزاما علينا في الحكومة أن نفكر في طريقة ناجعة من أجل مواجهة هاتين الاشكاليتين، وهاذ الشي اللي وجدنا لو برامج متكاملة، منها أمور راكم سردتوها بنفسكم، وعلى أية حال ما يمكلناش نتغلبو على الاشكالية ديال التشغيل إيلا ماكانش واحد العمل ديال القرب.

ولهذا، بدينا فواحد العملية ديال إعادة هيكلة شاملة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، اللي فيها دابا 600 واحد، وفيها 90 وكالة، ولكن خصنا نزيدو نقتربو من العالم القروي وخصنا نزيدو واحد التكوينات قصيرة اللي كتعطي الإمكانية ديال التشغيل ونربطو هذا الشي بالتكوين المهني، التكوين المهني ماشي بالضروري اللي عندو الديبلوم حتى ديال التأهيل، هاذو هما الإجراءات اللي غادي نتخذوها، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موضوعه "وضعية مستخدمي شركات المناولة في القطاع العمومي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن وضعية مستخدمي شركات المناولة في القطاع العمومي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب.

شكرا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم جدا، واللي كنفهم من وراؤه على أنه كاين واحد العدد دالمستخدمين فواحد الشركات اللي اخذاو واحد الصفقات مع إدارات ومع هذا.. واللي ربما كيوقع إشكاليات في احترام تشريع الشغل في علاقة معهم، ولا سيما القضية ديال الأجور في إطار هذاك يعني الميزانية اللي كتكون مخصصة لهاذ الناس، دابا أنا كنعاود نطرح السؤال بلاصتك، السيد المستشار، يعني قبل التعقيب ديالك غير باش نوضحو زعما واش هذا هو المنظور فهذا المجال.

فعلا، المناولة والتعاقدات فيها العقود الإدارة الخاصة بالتدبير المفوض، فيها عقد المقاولة من الباطن، فيها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفيها الصفقات العمومية، والمشرع المغربي راه وضع فالحقيقة فمدونة الشغل واحد العدد ديال الشروط، من ضمنها إيلا كان الاعصار ديال هذاك المقاولة من الباطن، فالمقاول الأصلي راه خصو يخلص، خصو يخلص الأجر، خصو يخلص التعويض عن العطلة السنوية المؤدى عنها، خصو يخلص التعويضات المستحقة عن الفصل عن العمل فالحالات إيلا كان الفصل عن العمل، وخص يخلص الاشتراكات فالصندوق الوطني الضمان الاجتماعي.

كاين واحد العدد ديال الاختلالات ماشي ما كيناش، واحنا فالمنظومة ديالنا ديال تفتيش الشغل أعطينا التوجيهات اللازمة، درنا أكثر من 39 ألف زيارة ديال مجموعة من الوحدات الانتاجية في 2024، خرجت منها 325 ألف ملاحظة، منها 84 ألف كتعلق بالأجور، منها 5000 كتعلق بالصحة والسلامة ومنها 16.000 كتعلق بالحماية الاجتماعية، وحررنا 222 محضر ديال المخالفات، كيف ما كتعرف مازال خصنا نعطيو واحد الصفة أكثر قوة لمفتشين الشغل ديالنا، وهاذ الشي اللي بغينا نخدموه معكم فمدونة الشغل، باش ملي يكونو هاذ المراقبات تفضي بشكل سريع جدا إلى تقويم الاشكاليات اللي كتكون مطروحة.

كنزيد على هذا الشي المنشور ديال السيد رئيس الحكومة اللي حث فيه جميع الإدارات العمومية على أنها تحترم وتكون القدوة في احترام القانون، ولو أنه من ناحية يعني الصفقات كنبقى كاين ذاك الحرية ديال تحديد الثمن، ولكن ما يمكنش احنا كنزيدو فـ (SMIG[5])، مثلا في إطار الاتفاق الاجتماعي، وكيجيو الناس وما كيعاودوش يشوفو الصفقات اللي باش يقدرو ذوك الناس اللي كانو يتخلصو يتزادو فـ (SMIG)، وخصوصا أن ذاك الزيادات اللي درنا ماشي زيادات قليلة جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي نازهي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن وضعية العاملين بشركات المناولة داخل المؤسسات العمومية تستدعي وقفة جادة ومسؤولة، لما تحمله من إشكاليات اجتماعية وحقوقية.

دعوني أسلط الضوء على عدة محاور أساسية:

أولا، معظم مستخدمي شركات المناولة يعملون بعقود قصيرة الأجل، بل في كثير من الأحيان عقود شفوية أو عقود مؤقتة تجدد بشكل دوري، هذه الوضعية تجعلهم عرضة للطرد التعسفي، دون أي ضمان أو تعويض، هذه الهشاشة تؤدي الى غياب الاستقرار الوظيفي الذي يعتبر حقا أساسيا لكل عامل.

[5] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

أغلب هؤلاء المستخدمين محرومون من التغطية الصحية والتعويض عن الأمراض المهنية أو حتى الانخراط الفعلي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإذا وجد هذا الانخراط فإنه يكون صوريا، مما يضيع عليهم حقوقا أساسية مثل التقاعد والتعويضات العائلية.

غالبا ما يحصل مستخدمي شركات المناولة على أجور هزيلة، وغالبا لا تصل حتى إلى الحد الأدنى للأجور، كما أنهم لا يتلقون أي تعويضات عن الساعات الإضافية أو الظروف الصعبة التي يعملون بها.

السيد الوزير،

غياب الرقابة الحكومية: فرغم وجود قوانين تنظم عمل شركات المناولة، إلا أن التطبيق الفعلي غائب للغاية، كذلك هناك غياب شبه كلي لرقابة صارمة تضمن احترام هذه الشركات للقوانين المنظمة لعقود الشغل وحقوق المستخدمين، هذا التسيب يسمح لشركات المناولة بتكديس الأرباح على حساب معاناة العمال.

لابد، السيد الوزير، من التدخل العاجل لوضع حد لهذا الوضع غير المقبول:

أولا، عبر إلزام الشركات العمومية عند اللجوء إلى المناولة بإبرام عقود تضمن حقوق المستخدمين، بما يتماشى مع مدونة الشغل؛

ثانيا، إحداث لجان التفتيش فعالة تقوم بمراقبة عمل شركات المناولة ومدى احترامها للقوانين الاجتماعية؛

ثالثا، وضع خطة واضحة لإدماج مستخدمي المناولة الذين يقدمون خدمات أساسية داخل المؤسسات العمومية لضمان استقرار المهني؛

رابعا، تخصيص برامج تكوينهم لهؤلاء المستخدمين لتمكينهم من تحسين مهاراتهم والمطالبة بحقوقهم القانونية.

السيد الوزير،

استمرار هذه الوضعية لا يمس فقط بمستخدمي شركات المناولة، بل له تداعيات خطيرة على المجتمع ككل:

اقتصاديا، غياب الاستقرار يؤثر على إنتاجية العمال وجودة الخدمات المقدمة؛

اجتماعيا، يؤدي الى تكريس الفقر والهشاشة بين شريحة واسعة من المواطنين؛

حقوقيا، يضع صورة المؤسسات العمومية على المحك التي يجب أن تكون قدوة في احترام حقوق العمال.

السيد الوزير،

إن استمرار الوضع الحالي يكرس الهشاشة الاجتماعية ويعكس تناقضا صارخا بين الشعارات التي ترفعها الحكومة والواقع المعيش، ينبغي على الحكومة تبني سياسة أكثر انصافا، تضمن حقوق هذه الفئة من العمال وتوفر لهم فرصا لتحقيق الاستقرار الوظيفي وظروف عمل ملائمة، مع وضع آلية رقابة فعالة للحد من هذا الاستغلال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دبا كاين جوج دالحوايج.

أولا، من الناحية العملية، أي حالة فيها هضم ديال حق من الحقوق، الوزارة رهن إشارتكم، وراكم عندكم جميع يعني الإمكانيات باش تكلمونا أو تراسلونا بجميع الطرق الرسمية وغير الرسمية، باش نقومو بالواجب ديالنا بما في الكلمة من معنى، وبكل جدية والحزم اللازمين، وفين ما كيكون الاتصال بيا أو بالمسؤولين ديال الوزارة راه تنقومو بالواجب ديالنا، واحنا واقفين مع الطبقة العاملة فهاذ المجال.

ثانيا، عندك الحق كاين بعض الاشكاليات اللي عندها واحد ضرورة التدخل على المستوى يعني القانوني، احنا غنديرو واحد التقييم ديال التجربة دالمناولة بصفة عامة، لما لها وما عليها، باش فمدونة الشغل إن شاء الله، نعاودو نشوفو الإجراءات الجديدة اللي خصنا نقوم بها باش نسهلو العملية على الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السابع موضوعه "إلغاء شروط التسجيل في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

عن إلغاء شروط التسجيل بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات نسائكم، السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للجواب، شكرا، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا كان يمكن أن يقال على أن شروط التسجيل في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات قد تكون عائقا أمام الناس اللي كيبحثو على الشغل، واللي باش يلقاو واحد الشغل بسرعة.

اللي بغيت نقول هو طرأ على هذا الشي واحد المستجدات:

أولا، كان في السابق من الضروري إيلا بغيتي تسجل فالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أنك تكون حامل لديبلوم أو شهادة، وبالتالي تنقصيو، مليون ديال الناس باحثين عن الشغل يوميا في حالة شغل غير لائق، كيف ما جا في بعض المداخلات اللي كانت قبل، أنهم يكونوا جزء لا يتجزأ من البيانات والمعطيات وقاعدة البيانات اللي كاينين في الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات.

هذا الشرط ابتداء من هذا القانون ديال المالية هذا راه احنا حيدناه رسميا فالحكومة، وسوف يصبح لكل مغربي ولكل مغربية، سواء كان حاصلا على ديبلوم أم لا الحق باش يتسجل فالوكالة، ماشي غير باش نسجلوه، لأن عندنا برنامج عندو واحد الميزانية مهمة موجهة لهاذ الناس، كيفاش غيدير هاذ البرنامج؟

ملي واحد المقاولة غادي تخدم واحد الانسان إيلا ماكانش حامل شهادة راه غادي نعاونو ذاك المقاولة فالأجرة ديالو، بشكل أو بآخر، ربما ما ندخلش معك فالتفاصيل اليوم.

العدد ديال الناس اللي اليوم مسجلين فالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، تقريبا أكثر من 230 ألف، 235 ألف، ودرنا معهم 177 ألف مستفيد دارو ما يسمى بمقابلة التموقع (les entretiens de positionnement) والورشات ديال البحث عن الشغل 123 ألف تقريبا، والمستفيدين من برامج التشغيل المأجور من شتنبر 2021 أو أكتوبر 2021 إلى دابا راه تقريبا 500 ألف واحد اللي خدم، يعني هاذو بالسمية وبالكنية وبالتصريح فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي شميس للتعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، نشكركم على جوابكم الهام هذا.

وهي مناسبة كذلك نود أن نثمن فيها كل البرامج والتدابير التي تقوم بها الوزارة، وآخرها نهنئكم على التشاركية والحوار والصبر والتعاون الذي تعملون به لإخراج مشروع القانون التنظيمي للحق في الاضراب، باعتباره من القوانين الإستراتيجية في المجال الاجتماعي، وتعول عليه بلادنا كثيرا لضمان حق وحرية ممارسة الاضراب، وفي نفس الوقت الحفاظ على مقومات واستمرارية الإنتاج.

لذلك، نحن معكم في هذا المشروع وفي مختلف المشاريع التي تقومون بتنزيلها خدمة لقضايا التشغيل والتكوين ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

كما في علمكم، تلعب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات دورا مهما في تمكين الافراد من الولوج الى سوق الشغل ببلادنا، من خلال برامج متعددة تركز على التكوين المهني، التوظيف، الادماج المهني ودعم المقاولات، ويتم بموجب هذه الوكالة توظيف آلاف الاشخاص سنويا.

كما تعمل الوكالة على تقديم تكوينات ودورات تدريبيه لمئات الآلاف من الأفراد لتحسين مهاراتهم، وبالتالي زيادة فرص حصولهم على وظيفة وولوجهم إلى سوق الشغل.

ووفقا لبعض التقارير، فإن حوالي 20% من المتدربين أو الباحثين عن فرصة عمل الذين استفادوا من أحد برامج (ANAPEC[6])، تم توظيفهم في الشركات الخاصة، كما أن أكثر من 50% من الأشخاص الذين استفادوا من التكوينات استطاعوا العثور على عمل في فتره لا تتجاوز ستة أشهر من التخرج، وأكثر من 60% من الشركات التي تعاقدت مع الوكالة للاستفادة من برنامج "إدماج" أبدت رضاها عن أداء الموظفين الجدد.

السيد الوزير المحترم،

تعزيزا للنتائج الايجابية التي تحققها هذه الوكالة، نرى أن الاصلاحات المقبلة يجب أن تنكب على إشكالية شروط التسجيل والاستفادة من خدمات (ANAPEC)، لاسيما في الحالات التي يجد الباحث عن العمل نفسه في ظروف غير مناسبه له، حيث عليه انتظار انصرام أجل سته أشهر ليجد نفسه مضطرا للبحث عن عقد عمل آخر.

لذا، نحن واثقون، السيد الوزير المحترم، لا أنتم ولا السيد كاتب الدولة ستسهرون على تعديل شروط التسجيل في الوكالة لجعل الحصول على عقد عمل أكثر مرونة، وتسهيل الأمر على بناتنا وأبنائنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

[6] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

أريد أن أطمئنكم على أنه هذا الطلب ديالكم غناخذوه بعين الاعتبار، لأنه ببساطة طلب ديال المغاربة، أنه بالنسبة للناس اللي استافدو من البرامج الحكومية للتشغيل، بعدا ماشي حتى يكون عاطل على العمل وجالس، عاد يبدا يستافد من هاذ التكوينات، ومن هاذ مقابلات التموقع، ومن هاذ عروض الخدمات.

خص الإنسان وهو كيقرا، مازال ما كاملش، ملي يبغي يدير ذاك (stage) ديالو، أصلا خصو يقدر يستافد من شي حاجه، باش تما كنعاونوه يوصل لسوق العمل، ماشي يكون محبط من بعد، وهاذي كلها أمور اخذيناها بعين الاعتبار في إطار خارطة الطريق اللي وجداتها الحكومة باش يستافدو الشباب ديالنا وبناتنا ووليداتنا من هاذ الاجراءات هاذي إن شاء الله، واللي غادي تنطلق كيف ما قلت لكم فالأيام القليلة المقبلة، لأن كملنا لها جميع المساطر ديالها، يعني تجاوبا مع الأسئلة ديالكم ومع الانتظارات ديال المواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "تطوير نظام معلومات سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي بوسلخن، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن تطوير نظام معلومات سوق الشغل ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للجواب، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ السؤال ديالك هو محوري، لأن الظاهرة ديال البطالة بصفة عامة والديناميات ديال سوق الشغل عرفت واحد التحولات، ولاحظناها فالأرقام الأخيرة اللي كانت فهاذ السنتين الماضيتين، تحولات جاية من تحولات مناخيه، كنستقبلو 200 ألف تقريبا ديال العاطلين، واخا كيكونو خدامين بدون أجر.

التحولات جاية، هاذي مناخية، تحولات جاية كذلك من واحد العدد ديال الديناميات، لأن كاين واحد العدد ديال القطاعات كتأثر بقطاعات أخرى، تحولات جايه كذلك من أن البلاد ديالنا اخذات القرار، على أنه تولي هنالك مساعدات اجتماعية مباشرة اللي جعلت ربما واحد العدد ديال الناس ما تيصرحوش على أنهم تيخدمو، خصوصا فالعالم القروي من أجل الاستفادة من هذاك الدعم الاجتماعي المباشر.

وبالتالي ملي كنلاحظو، السؤال اللي طرحاتو المندوبية السامية للتخطيط في إطار (l'enquête) اللي كتدار سنوية، ديال واش عندك مدخول، ماشي أجر، مدخول ولا ما عندكش مدخول، واحد العدد دالناس صرحو أنهم ما عندهم حتى شي مدخول، شحال 500 ألف، ما يمكنش، فكوفيد كلها، كانت 300 ألف.

إذن هنا لاحظنا على أنه كاين واحد عدم الانسجام ما بين الأرقام، باش ما نبقاوش نشوفو غير هذاك معدل البطالة الإجمالي، هو مزيان نعرفوه، ولكن خصنا ندخلو فالتفاصيل باش نشوفو كل وحدة من هاذ الفئات شنو هو الحل ديالها.

الحكومة في إطار خارطة الطريق ديالها وجدات واحد المنظور متكامل، ينبني على قاعدتين:

القاعدة الاولى، هي يعني التدبير ديال الالتزامات الحكومية، لأن احنا تنحطو ميزانيات، خص ذوك الميزانيات يعطيو النتائج ديالها، (pilotage) ديال (la feuille de route)؛

وثانيا هما المعلومات، اللي خصهم يجيو، البيانات اللي خصهم يجيو، منين تيجيو؟ تيجيو من (..l'enquête par panel)، (l'enquête national) اللي تدير (le Haut-Commissariat au Plan)، تيجيهم واحد العدد ديال (l'enquête) اللي تنديرهم احنا، تقريبا 5000 ديال المقاولين درنا غير العام اللي فات، فالمرصد ديال الشغل اللي عندنا فالوزارة، المديرية ديال المرصد.

وعندنا كذلك العمل اللي خصنا نقومو به مع القطاعات، راه بدينا كنخدمو مع واحد العدد ديال الفيدراليات اللي عندهم معطيات دقيقه ومهمه جدا على دينامية الشغل، عندهم فالقطاعات ديالهم.

بقى خصنا واحد الجانب، يالاه بدينا فيه، في اطار مشروع مع البنك الدولي ديال هو مراصد للشغل جهويه، بشراكة مع الجهات، لأن الديناميات الجهوية كنعطينا معلومات وحدة أخرى.

إذن هاذو هما الطبقات كلهم.

وغنزيدك وحدة هي الأخيرة، هي استعمال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، راه وجدنا واحد المرصد تكنولوجي مبني على الذكاء

الاصطناعي اللي كيجعل على أنه شي واحد اللي تيقلب على الخدمة تنعطيوه واحد 5 ديال (les coachs digitaux) مرافقين رقميين، ومنها كيجي واحد المعلومات، وكنشوفو المهن اللي كاينين، وهاذ الشي بشراكة مع جميع القطاعات، إن شاء الله، وهذا كذلك من المشاريع الناضجة اللي غادي نخرجوها للوجود باش تعطينا واحد التتبع سلس لدينامية سوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

للتعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم، وهاذ المعطيات اللي فدتونا بها.

حقا لقد أثارت الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط للسنة الماضية والمتعلقة بمعدلات البطالة والعديد من التساؤلات والملاحظات الجوهرية، وانطلاقا من دورنا كصوت في القطاع الخاص الذي يساهم بما يقارب بـ 91% من فرص العمل في المغرب، فقد حرصنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على تعميق البحث في هذا الموضوع لفهم ديناميكيات سوق الشغل بشكل أكثر دقة.

السيد الوزير المحترم،

خلال إعدادنا لهذه الدراسة، واجهنا تحديات كبيرة تتعلق بجودة وتوافر البيانات المتعلقة بسوق الشغل، إلا أننا من خلال مجهودات هياكل الاتحاد العام لمقاولات المغرب قمنا بجمع وتحليل كم كبير من البيانات من مصادر مختلفة.

ومن خلال عملية المقارنة وإعادة المعالجة، لاحظنا وجود تفاوتات كبيرة في التصنيفات، فعلى سبيل المثال، بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتم تصنيف العديد من المقاولات الصناعية ضمن قطاع الخدمات، مما أدى إلى اختلافات كبيرة في الأرقام.

فبعد إعادة المعالجة، ارتفع عدد مناصب الشغل في القطاع الصناعي من 710.000 إلى 935.000 منصب، أي بفارق يتجاوز 30%، وهو فارق كبير مقارنة بالمعطيات الرسمية، وتباين يثير التساؤلات حول دقة الوضع الحقيقي للتشغيل في بلادنا، ويجعل من الصعب تكوين رؤية واضحة لسوق الشغل.

السيد الوزير المحترم،

إن تحقيق فعالية أكبر في مجال التشغيل يستدعي اليوم ضرورة العمل على توقع احتياجات المقاولات والاستجابة لها بشكل استباقي ودقيق.

لذا نوصي بـ:

- ✓ ضرورة العمل على تحسين جودة البيانات عبر تسهيل الوصول الى المعلومات الدقيقة والموثوقة عن سوق العمل، من خلال تعزيز التعاون بين الجهات المعنية؛
- ✓ اعتماد إطار وطني شامل لإدماج الذكاء الاصطناعي في سوق العمل، يشمل تطوير برامج رقمية تدريبيه متخصصة لتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- ✓ إحداث مرصد وطني للتشغيل مرقمنا، يكون مهمته جمع البيانات من مختلف الجهات المعنية، تحليلها بدقة وتوفير رؤية آنية وشاملة في سوق العمل مع توقع الاحتياجات المستقبلية لضمان استدامة التشغيل في المغرب.

وفي الختام، نود أن نعرب، السيد الوزير، عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال، ونؤكد على استعدادنا الكامل للتعاون مع سيادتكم في إطار الجهود الرامية لتحفيز الاستثمار الخاص، وتعزيز التشريف في بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشكركم السيد الوزير المحترم على مساهمتكم القيمة.

وننتقل للأسئلة الموجهة لكاتب الدولة لدى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان، حول "حصيلة عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه "حصيلة عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول حصيلة الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "حصيلة استراتيجية عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيد كاتب الدولة المحترم،

نسائلكم السيد كاتب الدولة المحترم عن حصيلة استراتيجية عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث موضوعه "حصيلة استراتيجية عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.. فريق التجمع الوطني للأحرار، مولاي المصطفى العلوي، تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

عن حصيلة استراتيجية عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بحصيلة عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري.

تفضلوا السيد الوزير، مشكورا.

السيد أديب ابن إبراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السي السيد الرئيس.

السادة المستشارين على الأسئلة ديالكم.

كما كتعرفو هاذ الظواهر العمرانية اللي كتعرفها بلادنا كيرجع الظهور ديالها لأواخر الثمانينات، حيث تفاقمت هذه الظاهرة وبدأت في التنامي، مخلفة إلى جانب الاشكاليات والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية العديد من المآسي والضحايا الأبرياء.

ولاحتواء التداعيات السلبية لتطور هاذ الظاهرة بمختلف المدن المغربية، ورغبة منا في معالجة الاختلالات التي أفرزتها هاذ تدهور المشهد الحضري وتنامي ظاهرة البناء الآيل للسقوط، وتفاديا لتزايد حالات انهيار المباني، وللتقليل من أضرار ذلك على الممتلكات والأرواح والتصدي للظاهرة، قامت الوزارة وبشراكة مع جميع الفرقاء، باعتماد مقاربة وتدخلات مباشرة، وأخرى غير مباشرة، بالإضافة إلى إرساء آليات المواكبة، لكن هاذ المعالجة لظاهرة المباني المهددة بالانهيار تصطدم بإكراهات متعددة تتمثل بالأساس في الطابع التطوري لهذا السكن، التزايد الذي يسهل التنبؤ به ومعه تحديد البرمجة وسبل التدخل، بالإضافة إلى محدودية دخل الأسر المعنية، وضعف انخراطها في مبادرة التدخل.

لذلك، فغياب رؤية شاملة حول وضعية المنازل بالنسيج العتيق، بصفه خاصة، وخارجة بصفة عامة، كان يصعب على الوزارة وضع تصور واضح، إلا أنه وبعد تفعيل دور الوكالة الوطنية للتجديد الحضاري، وتأهيل المباني الآيلة للسقوط سنه 2022 مع مجيء هاذ الوزارة كانت الوكالة بدات في 2019، ولكن التفعيل ديالها الحقيقي ما جا حتى لـ 2022 مع السيدة الوزيرة اللي اعطاتها جميع الامكانيات اللي تقوم بالدور ديالها.

إذن، تفعيل دور الوكالة الوطنية بصفتها المؤسسة المكلفة بمعالجة المباني الآيلة للسقوط، طبقا للقانون رقم 94.12 في إطار تصورها لرؤية 2022-2026، قامت الوكالة الوطنية للتجديد الحضاري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط باعتماد منهجية جديدة شمولية تشاركية واستباقية قائمة على المراقبة والرصد واليقظة والتوعية بالمخاطر التي تتعرض لها المباني، من خلال تعميم عملية الجرد والخبرات التقنية لحظيرة المباني المتدهورة على الصعيد الوطني، مع إعطاء الأولية للمدن العتيقة، بهدف تقديم حلول جديدة ومناسبة لإعادة تأهيل هذه المباني وفق مقاربة علاجية (préventif)، علاوة على اتخاذ تدابير استباقية ووقائية وتشاركية لدرء الخطر في المباني الآيلة للسقوط.

كما عملت الوكالة بناء على المعطيات التي تتيح عملية على وضع نظام معلوماتي جغرافي لرصد هذه المباني وتحديد مواقعها وترتيب أولوية معالجتها.

دابا بدات كتقوم الوكالة بجرد على جميع الجهات بجرد شامل للجميع، بالطبع مع (l'autorité local) جرد جميع المباني الآيلة للسقوط، والقيام بعمليات (l'expertise) باش نعرفو (l'état) ديال هاذ المباني، والقيام بإصلاحها.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى حدود اليوم، انطلق الاشتغال بسبع جهات، الدار البيضاء، البيضاء سطات، الرباط- سلا- القنيطرة، طنجة- تطوان- الحسيمة، مراكش- أسفي، بني ملال- خنيفرة، والعيون- الساقية الحمراء، وسوس- ماسة.

والوكالة اللي اخذينا دابا في الوزارة هي بدينا كنتوجهو للجهات، وكنحاولو نلقاو الحلول السريعة للقيام بالجرد، حيث كان هناك مشاكل فالجرد، والقيام بـ (l'expertise).

وآخر توجهنا للجهة ديال وجدة، واجتمعنا مع الوالي والعمال، واعطينا

الانطلاقة باش يقوم باش نبداو الجرد فهاذ الجهة.

هذا وسيتم تعميم هذه المقاربة على باقي المدن، وما تبقى من الجهات مستقبلا.

كما ستشكل هذه المقاربة المبتكرة الأساس لسياسة معالجة المباني الآيلة للسقوط من خلال اتخاذ التدابير الاستباقية والوقائية وفق مقاربة استشرافية قائمة على الرصد واليقظة والتوعية.

أما فيما يتعلق بالتجديد الحضري باعتبارها الاختصاص الرئيسي الثاني، حيث عندها المباني وعندها التجديد الحضري للوكالة، أما فيما يتعلق بالتجديد الحضري باعتباره الاختصاص الرئيسي الثاني المسند للوكالة بموجب القانون المذكور، قامت الوكالة بإعداد جيل جديد من تصاميم التجديد الحضري، كاين تصاميم التجديد الحضري اللي خاص بالمدن، وقد تمت صياغتها وفق مقاربة مبتكرة تتأسس على التنسيق المحكم بين المساطر والاجراءات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للأحياء المستهدفة والناقصة التجهيز بمجموعة من المدن، وتهدف هذه التصاميم إيجاد حلول للمشاكل المتصلة بالإدماج الحضري والتماسك الاجتماعي والاعتناء بالأحياء الهشة ودمجها في النسيج الحضري للمدينة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي الخمار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على ما تقدمتم به من معطيات دقيقه تعكس المجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة وعلى رأسها الوزيرة المحترمة فاطمة الزهراء المنصوري، والتي نتابعها باهتمام بالغ، آخرها الاجتماعات التقنية المتتالية التي ترأستم والتي هدفت إلى الوقوف على تقدم برنامج الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

كما تروم كذلك، يعني تتبع عملية الجرد والخبرات للمباني الآيلة للسقوط، في أفق تقديم حلول جديدة ومناسبة لإعادة تأهيل هذه المباني، وفقا لمقاربة شمولية واتخاذ تدابير استباقية ووقائية وتشاركية لدرء الخطر في المباني الآيلة للسقوط، بالإضافة إلى الدراسة المتعلقة بإنجاز نظام معلومات جغرافي سيمكن من تصنيف خطورة كل بناية في المملكة، وهذا نعتبره حلا جذريا ووقائيا لهذه المشكلة.

السيد الوزير محترم،

نثمن ونقدر عاليا جهود الوزارة وجديتها في الانكباب بسرعة وفعالية أكبر على معالجة المنازل الآيلة للسقوط، بحيث أن الحصيلة الأولية تتحدث عن معالجة أزيد من 20.000 منزلا، ولفائدة 10.000 من الأسر المغربية التي كانت تعاني من هشاشة منازلها بواحد الكلفة مالية تقدر بـ 10 ملايير درهم، مع مختلف المتدخلين، بما فيها الوزارة اللي هي ساهمت كذلك بما يفوق 2 مليار درهم في عملية اجتماعية تحظى بأولوية مستعجلة، وإجراءات كذلك إصلاحية قوية وسريعة داخل الوزارة.

السيد الوزير المحترم،

إن مختلف الإجراءات المتخذة في هذا القطاع المهم والحساس تدل على وجود إرادة سياسية قوية وجرأة حقيقية ورؤية ثاقبة لدى السيدة الوزيرة المحترمة، ولديكم لحل الملفات العالقة.

ولذلك، وهذا يعني هدفه هو خدمة المواطنين والمواطنات على مستوى الحق في السكن، باعتباره حقا دستوريا عبر تدابير شفافة وغير مسبوقة، تصل مباشرة إلى جيب المواطنين والمواطنات في القرى، كما في المدن، داخل أرض الوطن وخارج أرض الوطن، في تدابير لا تقل أهميتها عن تلك الإجراءات التي تبذل كذلك لحل هذه الإشكاليات.

وهنا لابد من الإشارة بما تحقق من خلال إستراتيجية تدخل الوكالة في أفق 2030، وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نثمن عاليا التدابير التي استخدمتموها لفائدة هذه الوكالة، حتى تتمكن من تنزيل كل أهدافها الإستراتيجية تنزيلا شاملا وفعالا.

السيد الوزير المحترم،

في الخلاصة، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن وندعم سياسة التجديد الحضري التي تقوم بها الوزارة، والتي تعزز العدالة والإنصاف السوسيو مجالي في المدينة، التجديد الحضري الذي يسعى كذلك إلى توفير الخدمات والمرافق الأساسية، ويحترم ويصون الهوية المعمارية الأصيلة لبلادنا، ويدرأ كذلك المخاطر على المواطنين والمواطنات.

وفقكم الله لما فيه خير المواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الخمار.

السيد المستشار من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السي حلمي للتعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

إذ نشكر الحكومة على المجهودات التي تقوم بها في هذا المجال.

ونؤكد باسم الفريق الاستقلالي على ضرورة الأهمية اللازمة والموازية مع

البرمجة السكنية الجديدة إلى مجال الدور المهددة بالانهيار ومواكبة الأسر، الأسر القاطنة بها على مستوى عمليات الإصلاح والترميم، لاسيما بالمدن العتيقة التي تعد إرثا يستوجب الاهتمام به كنسيج عمراني ضارب في عمق تاريخ.

وبهذه المناسبة، نطالب القطاع الوصي على إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة بتدقيق المعطيات والإحصائيات الخاصة بالمباني الآيلة للسقوط وبعدد الساكنة المعنية بهذا، حتى تكون عملية التدخل ناجعة، مع تحديد جدولة زمنية، وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

وأساسا حتى يكون القطاع على بينة بالمباني التي قد تشكل خطرا على الساكنة، وتتحول بالتالي إلى معضلة اجتماعية، وبذلك سيتم اتخاذ التدابير المطلوبة في التوقيت المناسب لحماية أرواح المواطنين.

كما نعتقد، وتماشيا مع القوانين الجارية بها العمل بأنه من الضروري في هذا الصدد، وضع مقاربة شمولية وتشاركية وتعاقدية للتدخل من أجل معالجة ظاهرة المباني المهددة بالانهيار، وذلك من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات سواء مع المجالس الإقليمية أو الجهوية أو الجماعات الترابية.

السيد كاتب الدولة المحترم،

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نطالب بتسريع عمليات ترميم المباني التي تعرضت للانهيار أو التشقق بفعل كارثة زلزال الحوز، وإعادة إيواء الأسر المتضررة، وكذلك تأهيل المباني التي تعرضت لأضرار الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا مولاي المصطفى العلوي للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

متفقون معكم بأن حصيلة عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط حققت نتائج جد إيجابية بفضل التنزيل المحكم للتدابير الحكومية الخاصة بعمل هذه المؤسسة الوطنية، التي تمكنت من محاصرة الدور الآيلة للسقوط من خلال تدخلاتها الناجحة ومختلف الإجراءات التي همت إعادة إسكان قاطنيها.

وإذ نؤكد في هذا الإطار، بضرورة تعزيز التجديد الحضاري في كل المناطق المستهدفة، من خلال تبني منهجية اشتغال جديدة، قائمة على استحضار البعد التنموي، وخصوصية المجال في كل تدخلات عمل هذه الوكالة الوطنية، لإرساء جيل جديد من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين والجماعات الترابية.

السيد كاتب الدولة المحترم،

رغم هذه الدينامية وهاته النتائج المحققة، فإن معالجة هذه المباني الآيلة للسقوط لا زالت تعرف بعض الاختلالات المرتبطة بنوعية هذا السكن، والتي تعيق تسريع وثيرة معالجة هذا الصنف السكني، إضافة إلى مشكلة محدودية الدخل لدى الأسر المعنية، الذي يعيق انخراطها في كل المبادرات التي تهم معالجة هذا النوع من السكن.

لذلك، نطالبكم السيد كاتب الدولة بتسريع تنفيذ برنامج الوكالة من خلال نهج مقاربة تشاركية استباقية يقظة، لتفادي تكرار الحوادث المؤلمة لانهيارات المباني السكنية بالمدن العتيقة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية للحفاظ على الأرواح والممتلكات وتوجيه المجهود الاستثماري نحو تأهيل وتهيئة المدن العتيقة للحفاظ على الموروث الثقافي العمراني المغربي الأصيل والفريد.

كما نجدد مطالبتنا لكم، السيد كاتب الدولة المحترم، بتسهيل المساطر الإدارية المتعلقة برخص الإصلاح لفائدة ساكنة هذه المباني لضمان استدامة التنمية الحضرية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيبات، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا، شكرا على التعقيبات.

أنا غير نبغي نعطي واحد الأرقام اللي قامت بهم الوكالة.

تمت عملية جرد المباني التي همت مجموعة ديال 38.800 بناية، عملية إجراء الخبرات التقنية اللازمة لها، مع إعطاء الأولوية للمباني المصنفة ضمن دائرة خطر.

غير باش نأكدو على واحد المعطى، المكاتب دالخبرة اللي كتدير عمليات الجرد ملي كيكون هناك خطر فاليوم، كنعلم الوكالة، الوكالة كنعلم السلطات المحلية، باش كنقوم باللازم، ما كتسناش حتى نساليو عملية الجرد، حيث كاين أرواح ديال الناس، وبالتالي فالوقت اللي كتكون شي خطر، كنعلمو السلطات المحلية.

وقد بلغت الخبرة المنجزة بمختلف جهات وأقاليم المملكة حوالي 13.700 خبرة تقنية، كما تمت إحالة نتائج تقارير الخبرة المنجزة على السادة عمال العمالات والأقاليم، باعتبارهم رؤساء اللجان الإقليمية المكلفة بتحديد مدارات المباني الآيلة للسقوط.

هنايا باش نوضحو بأن كاين اللجان الإقليمية، هذا القانون اللي كيأطر هاذ

الشي، اللجان الإقليمية التي كيترأسها العامل هو اللي كيعطينا المباني اللي خصنا نديرو لهم احنا الجرد ولا (zoning)، فين غنديرو الجرد، واحنا من كنساليو الجرد كنعاودو نعطيوهم المعلومة.

بالنسبة لتصاميم التجديد الحضري، قامت الوكالة بإعداد ستة تصاميم للتجديد الحضري في طور الإنجاز على مجموع 172 هكتار بكل من مدينة مراكش، الرباط، بن جرير، وجدة.

وتعمل الوكالة لمواكبة تنزيلها مع المؤسسات والشركاء والفرقاء المعنيين.

تصميم التجديد الحضري لحي أقشمير، على مساحة تناهز 7 هكتارات، والتي تنجزها الوكالة، حيث تمت المصادقة على التصميم الخاص في 10 يناير 2022.

هنا اللي كنبغي نعطي واحد الإشارة مهمة باش تعرفو الدور ديال الوكالة، ما يكونش واحد الخلط، الدور ديال الوكالة، بالنسبة للمباني الآيلة للسقوط، هذا راه التدخل ديالها، كيدار الجرد، كندار الخبرة، وكتعلم السلطات في إطار هاذيك اللجنة الإقليمية، والسلطات هي التي كتعلم رئيس الجماعة اللي هو كيعلم الناس اللي ساكنين، باش هما يقومو بالإصلاح، المعالجة ديال المبنى، ماشي دور ديال الوكالة باش كتدير المعالجة ديال المبنى.

إيلا ما بغاش يدير هاذيك المعالجة، عاد كندخل الوكالة وكنصاوب وكنعالج ذاك المبنى، ومن بعد كنطالب باسترجاع ذاك الشي اللي صرفات.

وحاجة أخرى باش ما يوقعش واحد الخلط، هاذ المباني هاذي ما كنديروش (le relogement)، التدخل ديال الوكالة فنفس المكان، إيلا كان المباني معالجة، هذاك الشي ديال (le relogement) هذاك في إطار اللي يمكن نتكلمو عليه اللي كندخل فيه حتى هي الوزارة، ماشي الوكالة، اللي احنا الهدف ديالنا هو السكن اللائق للجميع، وما يوقع لناش الكارثات، ولكن ما غندخلش فنطاق الوكالة، كيوقعو بعض الخلط، بعض المباني الآيلة للسقوط، كيقولك لا، هاذ الحي كامل خصنا ناخذوه، وندیوه نديرو له (un relogement) هاذيك كندار، ولكن في نطاق آخر ماشي فنطاق الوكالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "برنامج دعم السكن".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السيد سعيد شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد كاتب الدولة المحترم، عن برنامج دعم السكن نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد كاتب الدولة للجواب.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

كما كتعرفو بأن قطاع السكن من القطاعات التي تساهم في تحريك الدورة الاقتصادية بامتياز.

ومنذ تنصيب هاذ الحكومة، كثفت الوزارة جهودها لوضع إستراتيجية وبرامج من شأنها توفير سكن حافظ للكرامة ومستجيب لمتطلبات العيش الكريم لجميع شرائح المجتمع، خاصة أن الظرفية كانت تستلزم ذلك، كما كتعرفو تحديات المجتمع والنهوض بهذا القطاع، خاصة الظرفية اللي كان فيها كوفيد، وأيضا انتهاء التعاقد بشأن برامج سكنية سابقة، ديال 250 ألف و140 ألف.

وبالتالي، فهاذ الصدد وضعت الوزارة برنامجا طموحا تحت السيادة ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، تغطية الاحتياجات السكنية لفئتين اجتماعيتين الطبقة المتوسطة والطبقة ذات الدخل المحدود من خلال الدعم المباشر، المساهمة في تقليص العجز السكني وإشراك القطاع الخاص.

نتائج إيجابية كما كتعرفو هو ديال دعم السكن اللي 100.000 درهم إيلا كان أقل من 300.000 درهم و70.000 درهم إيلا كان أقل من 600.000 درهم.

تجاوز عدد المواطنين الراغبين في استفادة من برنامج الدعم المباشر للسكن فـ 2024 114.365.

بلغ عدد المستفيدين أكثر من 63 ألف، وصلنا للهدف اللي بغينا.

شكل المغاربة المقيمين بالخارج 25%، نسبة الشباب 32%، 33% من الدعم اللي قل من 70.000 درهم، اللي زعما قل من 600.000 درهم، و37% استفادوا من الدعم بقيمة 100.000 درهم.

هذا كان عندو أثر اجتماعي وعندو أثر اقتصادي، أثر اقتصادي هي ارتفاع مبيعات الإسمنت بـ 9.45%، ارتفاع قروض السكن، هناك التحريك دالعجلة 1.7%، وارتفاع القروض الموجهة للمنعشين العقاريين 7.2%.

للتذكير، فقد عمم هذا البرنامج الاستفادة على المدن التي لم تستفد بشكل كافي من قبل، كان المشكلة عندنا في فاس، سطات، الجديدة، بن سليمان، وجدة، بركان وتازة.

فللإشارة، فالإنتاج السنوي للسكن للطبقة المحدودة الدخل والمتوسط، يناهز 113 ألف وحدة، بما فيها البناء الذاتي.

الأهداف، كان الدعم 75.000 وحدة سكنية ما بين الدعم المباشر والسكن، درنا (les deux)، وبالتالي تمكننا من دعم 94.000 وحدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السيد شاكر للتعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم، وزميلي في هيئة الخبراء المحاسبين المحترم، مفخرة.

فعلا، الحكومة ماضية في تنزيل الأوراش الملكية للدولة الاجتماعية، وهذا مثال آخر ديال دعم السكن الاجتماعي اللي عندو واحد الوقع هام جدا على المواطنات والمواطنين، رعايا صاحب الجلالة، الله ينصرو.

فماشي سهلة باش تشري منزل اللي القيمة ديالو أقل من 30 مليون، الدولة كتساهم بالثلث، وهذا استهداف مباشر، الإصلاح لبعض الأعطاب السابقة اللي كانت قبل من 2021 اللي كان كيستافد منها المنعش العقاري.

خصو كيفما قلت يكون عنده وقع مباشر، وفعلا كاين الوقع، لهذا قمنا بالدور ديالنا، الدور الرقابي، وقمنا بالتقييم ديال العملية، اللي كيفما قلت ناجحة ولله الحمد، و(les statistiques) كتبين على هاذ الشي.

لكن، لما قمنا بالتقييم وربطنا الاتصال بجميع المتدخلين والمعنيين بالأمر، ربطنا الاتصال بمجموعة من الموثقين بالمغرب، بالقطاع البنكي، بالمحافظين، الاتصال كذلك بموظفي الإدارة العمومية، فتجلى بأن كاين بعض المشاكل اللي السيد الكاتب العام، إن شاء الله غادي تقومو بالدور ديالكم من أجل حلحتها.

المشاكل التالية غادي نحطها في ثلاثة ديال الأنواع:

المشكل الإداري الأول: متعلق بالآجال، السيد الكاتب الدولة المحترم، بحيث 30 يوم أو لا، 45 يوم، الموثق كيقول ما كافياش، لأن باش تنهي هاذ العملية، كاين مشاكل متعلقة بمدة الحصول على الدين، مثلا اللي كتعدى 60 يوما، مدة الحصول على التصفية الضريبية، يعني شهادة التصفية الضريبية القبلية، ذاك (quitus) اللي ممكن يتعدى شهرين في بعض الأحيان. كاين ضعف فالتواصل مع المحافظة بعض الأحيان، كاين عطب فالبوابة أو المنصة الإلكترونية.

لهذا، السيد كاتب الدولة المحترم، أنتم مطالبون بحلحلة بعض المشاكل، ونحن واعون ومرتاحون من عملكم، إن شاء الله وهاذ المشاكل غادي تتفك بإذن الله.

المشكل الإداري الثاني: الإدارة كتطلب من الموثقين إرجاع مبلغ دعم السكن بسبب التأخير في الإجراءات ديال هاذ العملية، يعني ممكن يوقع تأخير بيوم أو أسبوع، مع العلم أن الموثقين قاموا بجميع الإجراءات، التسجيل والتحفيظ، والمقاول دا الفلوس ديالو، السبب ديال التأخير، غالبا كيكون هو الإدارة، إذن ما يمكنش هاذ المطبة القانونية تحصل فهاذ العملية.

المشكل الإداري الثالث: هو الأجرأة وكيفية إرجاع الدعم، والحصول على شهادة رفع اليد من أجل بيع المنزل لمن توقف عن العمل، أو لمن لم يستطيع أداء الأقساط ديال الدين.

وشكرا السيد كاتب الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود ما تبقى من الوقت، السيد الوزير الرد على التعقيب.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

لا، غادي نتكلم بعجالة.

غير بالنسبة لهاذ المشاكل والمساطر، كان (un décret) اللي كانو فيه المساطر، وفيه هاذ (les délais).

اللي غنقول لكم السيد المستشار، بأن درنا لقاء، واجتمعنا مع الموثقين، باش شكلنا واحد اللجنة اللي جات فيها ف (décret) اللي كتشوف شنو هي المشاكل اللي وقعت، باش نلقاو اشنو هوما الحلول اللي يمكن لنا نديروها.

احنا المهم هو المواطن يسكن، حتى لا كان سكن وما دارهاش ف (le delai)، راه وصلنا لهدف ديالنا، غير احنا خصنا نوثقو ذاك الشي، كيما كيبغيو الموثقين، كانت واحد (convention) مع (la CDG) ومع وزارة المالية على المساطر، غادي نطلبو ذيك اللجنة غتعاود تجتمع باش نشوفو شنو هي الحلول، باش نشوفو ذاك الشي اللي داز نصفيوه، ونحاولو نزيدو ف (les délais) باش نمكنو الناس يقومو العمل ديالهم ويتمكن المواطن، الهدف ديالنا هو يشري المحل ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "تأهيل المدن العتيقة والحفاظ عليها".

السؤال لأحد السادة المستشارين من الإتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا للا فتيحة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن تأهيل المدن العتيقة والحفاظ عليها، نسائلكم السيد الكاتب العام (المقصود: كاتب الدولة) المحترم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير للإجابة.
شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيدة المستشارة على هذا السؤال.

كما كنعرفو الأنسجة العتيقة بصفة عامة تراث مادي ولا مادي ثمينا في المغرب، يعتبر من المكونات الأساسية للهوية الثقافية والرمزية والمجالية للخصوصيات المغربية، وقد حظي عدد منها بالتصنيف من طرف اليونسكو.

تتجلى هاذ الأهمية من خلال العناية القصوى التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله وأيده لهذا النوع من الأنسجة العمرانية، حيث أعطى جلالته انطلاقة لبرنامج تثمين ورد الاعتبار للمدن العتيقة، يهم ثمانية مدن شملت كل من الدار البيضاء، الرباط، سلا، الصويرة، تطوان، مراكش، فاس ومكناس في أفق تعميم التدخل على باقي المدن الأخرى.

وسيرا على هذا النهج، فإن التدخل في المدن العتيقة أصبح يشكل أحد أبرز أولويات عمل الوزارة ديالنا، والذي يهدف بالأساس إلى الحفاظ على النسيج العمراني والتراث.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التدخل في هذا المجال يرتكز على مجموعة من العمليات المتوازية في إطار تعاقدي مع الشركاء المعنيين، وذلك بناء على دراسات تقنية متخصصة في المجال تروم معالجة وضعية قاطني الدور المهددة بالانهيار وتعزيز وتقوية البنايات التي تشكل خطر انهيار وتحسين واجبات المباني المعنية، كما بالنسبة للمباني الآيلة للسقوط غير هاذو داخل الأسوار، بالنسبة للمدن العتيقة كيكون عندها واحد الالتفاتة أكثر.

في حين أن التدخل فيما يخص الجانب الذي يهم الموروث الثقافي، فيبنى على مقاربة تشاركية وتعاقدية تكفل التقائية مختلف القطاعات ذات الصلة، وذلك عبر تقوية البنيات التحتية، وتأهيل وترميم المعالم التاريخية والدينية، وتحويل بعض البنايات إلى تجهيزات للقرب، وكذا تهيئة الفضاءات العمومية والمدارس والمسالك.

يتم العمل حاليا، من خلال الوكالة، الوكالة كتدخل فهاذ الأحياء العتيقة، يتم العمل حاليا من خلال الوكالة الوطنية لتجديد الحضاري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط على تعميم عملية الجرد والخبرة التقنية اللازمة على ربوع المملكة، مع إعطاء الأولوية للمدن العتيقة.

وتقوم حاليا الوزارة، بتنسيق مع المنظومة المحلية، بإعداد برنامجين للتدخل في المباني الآيلة للسقوط بكل من المدينة العتيقة لطنجة، والمدينة العتيقة لأصيلة، هنا غير باش نجاوبو السؤال على أحد المستشارين اللي تكلم على (les autorisations)، راه كاين فهاذ المدن العتيقة ولا فالمدن اللي فالمباني الآيلة للسقوط فذاك (le zoning)، كاين واحد الشباك موحد اللي تيسهل باش اللي بغى يدير الإصلاح يمشي لذاك الشباك وياخذ كاع les) (autorisations nécessaires باش يدير المعالجة ديال هاذ المباني.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
للتعقيب على جواب السيد الوزير، السيدة المستشارة المحترمة، تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم على جوابكم وتفاعلكم الإيجابي.

ولابد من الإشادة بالإصلاحات المهمة التي تشهدها وزارة إعداد تراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة عبر الشروع في تنزيل مخرجات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، والمجهودات المتواصلة التي توجت بالعديد من الإنجازات، وخاصة على مستوى تأهيل المدن العتيقة والتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط ومعالجة السكن غير اللائق، وبرنامج دعم الولوج للسكن.

نعتز بالعناية الملكية السامية بالمدن العتيقة الذي ما فتئ يوليها جلالته لهذه المدن عبر إعطاء تعليماته للنهوض بها وتأهيلها وتشييد معالمها، وهي عناية تعكس حرصه، حفظه الله، على صون التراث كمقوم من مقومات الحضارة المغربية، وجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية.

إن المتأمل في مدننا العتيقة يقف عند حجم التغيير الكبير الذي هم مختلف مرافقها، معالمها، وبنياتها الأساسية، بفعل المشاريع البنيوية المهيكلة التي جعلت من هذه المدن منارات عمرانية، حضرية وسياحية وازنة، وبرونق يزاوج بين أصالة المعمار وضرورة التحديث.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية الحصيلة الإيجابية لبرنامج إعادة تأهيل المدن العتيقة، والتي تعزز جهود بلادنا الحثيثة للنهوض بإشعاع الحاضرة المغربية، وتترجم الإرادة الراسخة لضمان تنمية مستدامة ومسؤولة لسياحة ذات قيمة مضافة، بشرية وثقافية.

كما نثمن مجهودات وزارتكم المتواصلة لتأهيل المدن العتيقة، ورد الاعتبار إليها عبر مختلف مشاريعكم الهادفة إلى تحسين الحياة بها، والحفاظ على الهوية الثقافية والمعمارية لهذه المدن، بما ينسجم مع الرؤية المستنيرة لجلالة الملك حفظه الله الرامية إلى الحفاظ على التراث الوطني بكافة أشكاله التعبيرية وحمايته لفائدة الأجيال الصاعدة.

إننا في فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ ندعو إلى المزيد من العناية بمدننا العتيقة والنهوض بها وتثمينها ورد الاعتبار إليها، والحفاظ على إشعاعها العمراني، لدورها الهام في التنمية السياحية لبلادنا والحفاظ على الهوية التراثية والثقافية، وباعتبارها رافعة حقيقية لتحسين معيشة الساكنة.

فإننا نؤكد على ضرورة مواجهة مختلف التحديات التي تواجهها مدننا العتيقة، وخاصة إشكالية المباني الآيلة للسقوط داخل هذه المدن، والتي أصبحت تهدد النسيج العمراني وجمالية المشهد الحضري وأمن المواطنين،

وتمس بموروث شاهد على حضارة وتاريخ عريقين.

شكرا لكم السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فيما تبقى من الوقت، السيد الوزير تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

لا، غير بعجالة، تم التفعيل الحقيقي لهذه الوكالة منذ مجيء السيدة الوزيرة، وقمنا دابا درنا واحد البرمجة باش نديرو واحد الزيارة لجميع المناطق أنا والسيدة الوزيرة، وباش نمشيو للمناطق، لا اللي فيها المباني الآيلة للسقوط، باش نشوفو مدى الفاعلية ديال العمل اللي كيتقام به، وكذلك مناطق التجديد الحضري، باش نشوفو فين وصلو.

وكنشكر جميع المستشارات والمستشارين، والسيد الرئيس لهذه الجلسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد كاتب الدولة المحترم على مساهمته القيمة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.